جامعة د.مولاي الطاهر . سعيدة .
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس .(LMD). في العلوم السياسية
تخصص سياسات مقارنة

إعداد الطالبتين:
- بن ويس فاطمة
- براخيني هجيرة

إشراف الأستاذ:
- شبلي محمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: شبلي محمد.....جامعة سعيدة .....مشرفاً مقرراً
الأستاذة : شاربي محمد .....جامعة سعيدة .....رئيساً
الأستاذ : شيخاوي محمد .....جامعة سعيدة .....عضوا مناقشاً

السنة الجامعية : 2014 – 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذه المذكرة إلى الذين لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم ، والدي أطال الله في عمرهما

✓ إلى إخوتي و أخواتي و كل العائلة من قريب و بعيد

✓ إلى زملائي و زميلاتي اللذين قضيت معهم معظم أوقاتي

✓ إلى صديقتي التي قاسمتني شقاء هذه المذكرة فاطمة

✓ إلى كل من سار على درب العلم

✓ إلى الجزائر الحبيبة.

هجيـــــرة

إهداء

✓ إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ...

✓ إلى كافة الأهل و الأقارب ...

✓ إلى جميع الزملاء و أصدقاء الدراسة ...

✓ إلى كل الأصدقاء و الأحباب و خاصة بن براهيم خديجة

بن براهيم سمية – بن ويس فتيحة

✓ إلى الشريكة التي رافقتني في كتابة هذه المذكرة

فاطمة

شكر

أولا:

الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل.

ثانيا:

أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف شبلي محمد على ما

قدمه لي من نصح و توجيه وإرشاد خلال إعداد هذه المذكرة.

فاطمة وهجيرة

مقدمة

كان العالم في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين يتسم بتحولات كبيرة مست هذه التحولات الفكر السياسي والاقتصادي وفرضت بعض الأفكار نفسها على العالم كالعولمة والتنمية البشرية وظهور مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وتحت هذه الشعارات تم المطالبة بإنهاء دكتاتورية الحكام بالشعوب وذلك يرفع قيمة الإنسان ومطالبة الجماهير في تشكيل أحزاب سياسية التي تشكل البديل الذي ينوب عن السلطة السياسية داخل أي بلد، ودول العالم الثالث مطالبة بالتكيف والتجاوب مع هذه المتغيرات وتقبل تحد في نفس الوقت، ولن يتمثل ذلك عن طريق تبني التعددية الحزبية حقيقية فعلية غير شكلية، تتيح المشاركة الحقيقية الشعبية في الحكم وتكون من خلالها الأحزاب أهم آلية لتحقيق تنمية سياسية للبلاد .

إشكالية الدراسة

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم وسائل التحديث والتنمية السياسية في دول العالم الثالث وخاصة يناط بها مهام تفوق الوظائف التقليدية للأحزاب بشكل عام، لما تقدمه من أدوار هامة ولازمة للتنمية السياسية بوجه خاص والتنمية الشاملة بوجه عام، لذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

- **إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر ؟ .**

و من هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات التالية :

- هل تعد الأحزاب كشرط مسبق في تحقيق التنمية السياسية أم العكس ؟
- كيف تساهم الأحزاب في دعم عملية التنمية السياسية في الجزائر ؟
- ما هو واقع التنمية في الجزائر ؟
- ما هو واقع العمل الحزبي في الجزائر؟

حدود الدراسة

إن هذه الدراسة ركزت أساسا على الأحزاب ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، فمختلف الدراسات السياسية اهتمت بالنظام السياسي الجزائري أو التعددية السياسية والحزبية أو التحول الديمقراطي، تم تناولها في المرحلة الانتقالية بعد دستور 1989، هذه المرحلة تعددت فيها الكتابات والتحاليل، لكنها تراجعت في الفترات اللاحقة، لذلك سنحاول في هذه الدراسة تناول فترة دستور ما بعد 1996 إلى وقتنا الحالي، أي ابتدءا من دستور 1996، والتي أصبحت بموجبه الأحزاب السياسية أحزابا بعدما كانت في ظل دستور 1989 عبارة عن جمعيات ذات طابع سياسي، والذي تلاه صدور قانون رقم 97-09 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية، والقانون رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012، وهذا بعد التعديل الدستوري المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية وبعد استكمال بناء المؤسسات الدستورية، لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة، إذ أنه لا يمكن فهم الحاضر دون الرجوع إلى الماضي.

فرضيات الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف لاختيار ومعرفة مدى صحة الفرضيات :

- تلعب الأحزاب السياسية باعتبارها أبرز التنظيمات الرسمية في الجزائر دورا محوريا وركيزة اساسية لتحقيق التنمية السياسية .
- تعتبر الأحزاب كشرط مسبق في تحقيق التنمية السياسية .
- تساهم الأحزاب في عملية التنمية السياسية عن طريق دعم شرعية النظام السياسي والمساهمة في القضاء على أزمة الهوية وتفعيل المشاركة السياسية .
- يولي النظام السياسي الجزائري أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية على حساب التنمية السياسية

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية :

إن أي بحث علمي لا يخل من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى انجازه، ولعل ما يدفعني إلى انجاز هذا الموضوع فضولي هو دور الأحزاب ومكانتها الهامة في تحقيق التنمية السياسية والتي تم الأخذ بها للحفاظ على مسار الديمقراطية .

لأسباب العلمية :

- المكانة العالية التي تحتلها الأحزاب السياسية في النظم المعاصرة والديمقراطية، باعتبارها ركن أساسي في أجهزتها السياسية .
- يعتبر موضوعا هاما من موضوعات العلوم السياسية والقانون الدستوري .

كل هذه الأسباب السالفة الذكر دفعت لاختيار موضوع الأحزاب ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر كمجال للبحث .

أهمية الموضوع

إن مصطلح الأحزاب السياسية من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة سوء من الناحية الفقهية أو من ناحية التطبيق، كونها تضع المشرع والسياسيين أمام اختيار صعب بين الحرية من جهة والفوضى من جهة أخرى، حيث صار جدل كبير بين هاذين التيارين . السلطة والفقهاء .، واختلفت فيه وجهات النظر حتى في ظل وجود النظم الديمقراطية، كون التعددية السياسية والحزبية عماد الديمقراطية، ما دفع الفقه يكاد يجمع أنه لا حرية سياسية ولا نظام ديمقراطي دون أحزاب، وبالتالي فالأحزاب تتفق مع الطبيعة البشرية لأن الإنسان اجتماعي كما يقر علماء الاجتماع .

فتكوين حزب ما هو إلا انضمام مجموعة من الأفراد إلى جماعة من الجماعات المنظمة لتحقيق مسؤولية ملقاة على عاتقها، لما تقوم به من مهام وأدوار متمايزة في المجال السياسي، كتوسيع نطاق المشاركة السياسية والتعبئة

الشعبية من خلال دعم شرعية النظام وتكريس عملية التداول السلمي على السلطة، وتحقيق التكامل السياسي وتحسين الرأي العام بالقضايا الهامة، باعتباره حلقة وصل بين الجماهير والحكومة وذلك من خلال تقديم إعانات للمواطنين على تحديد مصالحهم وبلورتها .

تعد الأحزاب من أهم أدوات التنمية السياسية على مستوى المجال السياسي، فان تجاوز مسؤولية أزمات التنمية السياسية التي خلفها الاستعمار والتي تمثلت في مشاكل الشرعية والمشاركة السياسية وأزمة الهوية أو الانتماء، فكل هذا من خصوص الأحزاب السياسية .

فقد أثار هذا الموضوع جدل على الصعيد العالمي، لكنه أكثر تعقيد في دول العالم الثالث وخاصة بالنسبة للجزائر، فقضية الأحزاب تجعل من الباحث يقف أمامها متحيزا نظرا للتطورات والتقلبات السياسية التي عرفتها الحياة الحزبية في الجزائر منذ نشأة الأحزاب إلى الانتقال إلى التعددية الحزبية، التي انتهت بإعادة بناء المؤسسات الدستورية بعد تعديل الدستوري لسنة 1996 وصولا إلى واقع الأحزاب السياسية في الوقت الراهن ومدى مساهمتها في تنمية البلاد سياسيا، لما لها دورا كبيرا في رسم السياسات العامة للبلاد وفي التنمية السياسية .

وبالتالي وانطلاقا مما جاءت به أهمية الدراسة في معالجة موضوع الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسة في الجزائر .

أدبيات الدراسة:

لقد تم تناول موضوع الأحزاب السياسية في عدة دراسات منه :

- كتاب موريس دوفرجيه بعنوان " **الأحزاب السياسية** "، الترجمة : علي مقلد، الصادر عن دار النشر شركة الأمل للطباعة والنشر "، الذي يعتبر من أهم المصادر في هذا الشأن ، وقد استخدم الكتاب المدخل البنائي في دراسة الحزب كتنظيم، ولم يتناول فيه الأحزاب كوسيلة للتنمية السياسية .

دراسة ياسين ربوح بعنوان " **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996-2008**، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، وتم مناقشتها في جوان 2009 بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، وهي دراسة تحليلية للأحزاب ودورها في تحقيق التنمية السياسية .

دراسة ل: قحطان أحمد الحمداني : بعنوان " **المدخل إلى العلوم السياسية** "، الصادرة سنة 2012 عن دار الثقافة للنشر والتوزيع، فقد استخدمت هذه الدراسة الأحزاب السياسية في إطارها النظري

دراسة الأمين شريط، بعنوان : **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، بن عكنون الجزائر 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، التي تتناول التعاريف التي وجدت حول الأحزاب .

أما موضوع التنمية السياسية فتناولته عدة أدبيات للدراسة منها :

- كتاب السيد عبد الحليم الزيات " **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي** " في أجزاءه الثلاثة، الصادر بالإسكندرية عام 2002، عن دار المعرفة الجامعية، ويعد من مصادر التنمية السياسية .

الجزء الأول : الإبعاد المعرفية والمنهجية .

الجزء الثاني : البنية والأهداف .

الجزء الثالث : الأدوات والآليات .

وتعتبر دراسة الكتاب دراسة قيمة تطرقت لموضوع التنمية بصفة عامة وشملت بمختلف جوانبها، وقد تناولت دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية بصفة جزئية، عند التطرق لأدوات التنمية السياسية .

- دراسة للدكتور غازي فيصل بعنوان " **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** "، بجامعة بغداد سنة 1993، والتي ألمت بموضوع نظريات التنمية السياسية متحدثا عن نظرية التحديث ونظرية التبعية .

- دراسة مقالة لبومدين طاشمة بعنوان " **إشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية** "، حيث عالجت القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية والتمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى

منهجية الدراسة :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج قصد إثراء البحث منها :

المنهج التاريخي : لأنه في بعض الحالات لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة وتحليلها، لأن الحاضر هو امتداد للماضي، ونستعمل هذا المنهج سواء عند التطرق لتطور الأحزاب السياسية في الجزائر ابتداء من مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية والسياسية بعد دستور 1989 .

المنهج الوصفي : وهو المنهج المناسب للدراسات الإنسانية ويستعمل عن تناول مفهوم الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، ووصف الخارطة الحزبية ومظاهر التنمية السياسية .

منهج تحليل المضمون : يعتبر من الضروريات لفهم وتحليل الأوضاع السياسية السائدة ، ونستعمله لتحليل مضمون مختلف النصوص التشريعية كالمواد الدستورية، منها القانون رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية ،و القانون رقم 97-09 المؤرخ في 06 مارس 1997 وذلك قبل التعديل الدستوري لسنة 2012، بالإضافة للأحزاب وأنظمتها الداخلية وبرامجها .

المنهج المقارن : وقد تم الاستعانة به عند المقارنة بالقانون وقم 97-09 المؤرخ في 06 مارس 1997 والقانون الحالي بعد التعديل الدستوري سنة 2011، القانون رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تم استخراج أوجه الاختلاف خاصة عند التطرق لشروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات، نذكر منها :

- عدم وجود مراجع متخصصة للدراسة محل البحث ، فأغلب الآراء التي قيلت في الموضوع قد وردت في ثنايا المؤلفات ولم يتم إفراد دراسات مستقلة عنها .

- من الصعب دراسة الأحزاب ودورها في التنمية السياسية من جانب واحد فقط، بل يتعين دراستها من جوانب مختلفة لكي نتمكن من التوصل إلى محددة خاصة بموضوع الدراسة .

- قلة المعطيات المتعلقة بكل من الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر .

تقسيم الدراسة :

لقد تم تقسيم دراسة الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : وتم التطرق فيه إلى التأصيل النظري للأحزاب السياسية وظاهرة التنمية السياسية، وذلك في نقطتين أساسيتين، **أولا** : الإطار النظري للأحزاب السياسية، وتم التطرق فيه إلى ستة نقاط : تعريف الأحزاب السياسية، التطور التاريخي للأحزاب السياسية، أهمية الأحزاب السياسية، تصنيف النظم الحزبية، تصنيف الأحزاب السياسية، وظائف الأحزاب السياسية، أما النقطة الثانية تتناول الإطار النظري للتنمية السياسية والتي تتضمن، القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية، علاقة التنمية السياسية بالمفاهيم الأخرى، نظريات التنمية السياسية، مداخل دراسة التنمية السياسية، أهداف التنمية السياسية، آليات التنمية السياسية .

الفصل الثاني : وتم تخصيصه لواقع الظاهرة الحزبية وعملية التنمية السياسية في الجزائر، وذلك في نقطتان أساسيتان، **أولا**، الظاهرة الحزبية في الجزائر، وتم تناول فيه ثلاث عناصر أساسية وهي نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر، التعددية الحزبية في الجزائر، الخارطة الحزبية في الجزائر . **أما النقطة الثانية** : التنمية السياسية في الجزائر وهي على ثلاث نقاط أساسية، مظاهر التنمية السياسية في الجزائر، طبيعة النظام السياسي، المشاركة السياسية في الجزائر .

الفصل الثالث : تم تناول مكانة الأحزاب في عملية التنمية السياسية في الجزائر، وذلك في ثلاث نقاط أساسية، **أولا**، مساهمة الأحزاب غي عملية المشاركة السياسية، **ثانيا** : مساهمة الأحزاب في دعم الشرعية، **ثالثا** : مساهمة الأحزاب على القضاء على أزمة الهوية.

الفصل الأول

التأصيل النظري للأحزاب السياسية وظاهرة التنمية السياسية

تمهيد:

إن أي نظام السياسي ما هو إلا انعكاس منظم الحزبي السائدة، حيث تحتل فيه هذه الأخيرة مركزا هاما لكانت النظم، بحث تمثل القوة الاجتماعية والتي عن طريقها تستطيع الطبقات تحقيق أهدافها، فهي تعمل في المجتمعات الديمقراطية كأدوات لحل النزاعات، لما لها من دور هام وفعال في إيجاد نظم للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحويل الانقسامات الطبيعية منه داخل المجتمع إلى انقسامات طبيعية منظمة وقوى متنافسة تمثل التنمية إلى الاهتمام بالأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي في التنمية السياسية باعتبار هذه الأخيرة عملية معقدة وراديكالية غير قابلية إلى الرجوع إلى الوراء.

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة في شكلها ووظائفها الحالية، أما من الناحية التاريخية فقد وجدت الأحزاب في سياق آخر ويمكن القول أن الأحزاب السياسية عبارة عن تجمعات واتحادات بين عدة أشخاص لديهم فكر منهجي معين.

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية.

يختلف الفقهاء والباحثون بهذا الخصوص إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب وهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الحزب السياسي.[1]

أولا: المعنى اللغوي للأحزاب السياسية.

في الديمقراطيات الحديثة فلفظ الحزب يدل على التنظيمات الجماهيرية التي تعبر عن مصالح وأراء أعداد كبيرة من الناس[2].

– في اللغة الإنجليزية يعبر مصطلح الحزب party من الفعل partir وهو من الجزء part الدال على لفظ الحزب بإعتباره جزء من النظام السياسي الذي يتكون من إجراء متعددة[3].

أما في اللغة الفرنسية فكلمة[4]parti مشتقة من الكلمة اللاتينية pars، partis، parts

(pour ma part) وتعني من جهتي

– فقد تم تناول مفهوم الحزب السياسي على لسان الفقهاء والعلماء فقد عرفه"أندريه هوريو": على أنه: "تنظيم دائم على مستوى الدولة والمستويات المحلية يسعى للحصول على مساندة شعبية.

أما"جيوفاني سارتوري" فقد عرفه بأنه: "جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون عادة على أن تتقدم من خلال تلك الإنتخابات نرشحين للمناصب العامة[5].

---

[1]– الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** المقارنة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، ص242.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، ص23.

[3]– فضلون امال، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ص62.

[4]– ce cile Reraud cau et chirist aphe Agustin , partis politique,OUOILAble ; www.SCLAb-club.fr 12/04/2007.

– وقد عرفه"إيدموندبيرك" الحزب السياسي بأنه:"اتحاديين مجموعة من الأفراد بغرض العمل لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاضعة متفقين عليها جميع[6]ا.

أما موريس دوفرجيه، فقد عرف الحزب السياسي على انه:" اجتماع لرجال يقتنعون العقيدة السياسية نفسها"[7].

– ويعرف أسامة الغزالي، الحزب السياسي على انه: "اتحاد او تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين للوصول إلى السلطة أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة[8].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية.

الحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للوصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة[9].

– مجموعة من الأفراد مكونة لبناء سياسي لتحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه وبما يقتضيه من سلطة القرارات[10].

– وهذا يعني أن هناك عناصر أساسية في كل حزب هي:

1– تنظيم اجتماعي دائم، بمعنى أنه مكون من حالة تنظيمية يحكمها دستور أو ميثاق أو نظام يحدد وجوده وأهدافه وتنظيماته ونشاطاته وعضويته وماليته بشكل دائم، ويحدد علاقة الأعضاء وقيادتهم وكيفية انتخابهم.

2– له مبادئ وأهداف يجتمع عليها أعضاءها ويسعون لتحقيقها بمختلف الوسائل الممكنة.

3– له برنامج عام محلي أو دائم لغرض التطبيق.

4– يكون على المستوى المحلي والوطني والقومي والإقليمي والدولي وفقا لأهداف النسبية المطلقة[11].

---

[5]-BiOUONNSATSArtri-parties and party system. VOL.IPP 58-60.:

[6]: حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص27.

[7]– موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية** ، الترجمة علي مقلد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص62.

[8]– أسامة الغزالي حري، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، دار المعرفة، الكويت 2000، ص20.

[9]– سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية(أهميتها، نشأتها، نشاطها)**، مركز البحوث البرلمانية، ص11.

[10]–علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولى 2004، ص337.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للأحزاب السياسية.

نشأت الأحزاب السياسية في ظل الإجراءات الانتخابية، وتطورت بتطورها فكانت على شكل لجان محلية تضم شخصيات ذات نفوذ لتولي المنصب السياسي، فالأحزاب السياسية عبارة عن إتحاد تسيطر عليه شخصيات معينة، كما هو موجود في الجمهوريات الرومانية القديمة كما أطلقت على الفرسان في عهد النهضة بإيطاليا، وأعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية[12].

- ويقول موريس دوفرجيه حتى عام 1900 نشأ عدد من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان.

- إضافة إلى ذلك ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية وهذا ما يتعلق لمفهوم الانتخابات والعمل البرلماني، ضف إلى ذلك ظهور الأزمات والأحداث تنشأ نتيجة صلتها بعملية التحديث، ويمكن إرجاع أصل ونشأة الأحزاب إلى جانبية:

أ- الأحزاب النشأة الداخلية: وذلك راجع إلى تطور البرلمانات القومية ونمو حجم الانتخابات، ويعود أصل نشأة هذه الأحزاب في اغلب بلاد أوربا، وذلك نتيجة وجود علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية والجماعات البرلمانية كانت مكونة من جماعات محلية، لكن سرعان ما أخذت بالتطور حتى انتهجت إيديولوجية معينة.

أما اللجان الانتخابية فهي عملية اتصال بين النواب من جهة والناخبين من جهة أخرى، لكن باعتباره أمرا مستحيلا، فكانت الأحزاب السياسية بمثابة حلقة وصل، فكانت أولى التكتلات البرلمانية بأسلوب الانتخابات في إنجلترا مثلا: حيث يطلق على هذا النوع ما يسمى بالتمثيل النسبي، حيث في هذا النظام لاختبار الناخبون من بين الأفراد، إنما يكون عن طريق القوائم وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد، وفقا لعدد الأصوات التي أدلى بها الناخبون، تضاف هذه الأصوات إلى إجمالي أصوات الناخبين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، فتكرار هذه العملية وتطورها يأخذ شكل الأحزاب السياسية.

[11]- قحطان احمد الحميداتي، المدخل إلى العلوم السياسية، لا يعبر هذا المصنف عن راي دائرة المكتبة الوطنية او الناشر، الطبعة الأولى 2012، ص263.

[12]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص41.

2/- الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

والمقصود هنا هي الأحزاب التي تنشأ خارج إطار البرلمان أو العملية الانتخابية كما هو متمثل في الجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية وانتخابات...الخ.

فقد كانت أحزاب الكتل البرلمانية عبارة عن تكتلات تطمح إلى تحقيق مصالح محدودة، ومن هنا يكون تبلور اللجان الانتخابية من الطرف اليساري والتي يكون بفضلها التعريف بالنخبة الجديدة القادمة لمنافسة المجموعة القديمة، بالمقابل نجد جماعات برجوازية تدعم أصحاب المقاعد البرلمانية ذلك للالتفاف حولهم ودعمهم في الانتخابات مقابل حماية الطرف الآخر لمصالحهم[13].

المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية.

إن الحزب السياسي تعبير عن الرقي الحضاري، لأنه نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة الاقتصادية والسياسية، فوجود الأحزاب يتفق مع طبيعة النفس البشرية، وهو بالتالي ضروري بالنسبة للأنظمة الديمقراطية.

فالفقه يكاد يجمع على أنه لا ديمقراطية ولا نظام نيابي بدون أحزاب[14]

إذ عن طريقها يتم الاعتراف والتعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في الدولة، وبفضلها يتم تكوين الرأي العام الذي يؤدي إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وبالتالي تعتبر واسطة بين المواطنين لممارسة السيادة في الدولة[15].

- وبالتالي تضطلع الأحزاب عامة بدوريين أساسيين:

الأول يمثل في الربط بين الجماعات المختلفة لكي تحقق مصلحها من خلال نفوذ سياسي موحد، أما ثانيها هو جذب وجلب الأفراد إلى عضويتها من خلال تثقيفهم وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.

---

[13]- بشار كي الخضارنة، **الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن**، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، من قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جويلية 2001، ص11.

[14]- حبيب ميهوبي، **الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب 1999-2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسة مغاربية 2010-2011، ص34.

[15]- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ص216.

لكن رغم ذلك نجد أن رجال الفقه والسياسة انقسموا حول أهمية وضرورة الأحزاب السياسية في المجتمع، إذ يرون أنها قد تكون عامل وحدة واستقرار للحكومات والأنظمة السياسية، بالمقابل تكون عامل شقاق وصراع وفوضى لذا وجد اتجاهات، ولهام معرض للأحزاب السياسية والثاني يوحدها.

أولا: الاتجاه المعرض: ويرى هذا الاتجاه على أن الأحزاب السياسية ما هي إلا تفكيك وخطر على وحدة الأمة باعتبارها تدعوا إلى التنافس، وتثبيت روح الانقسام بين المواطنين، حيث أنها تعمل على تحقيق الصالح الحزبي وذلك بسيطرة الأقلية من الزعماء على الأحزاب، أي أنها تخدم مصالح حزبية(الأعضاء على حساب المصالح العامة[16].

ثانيا: الاتجاه المؤيد.

ويعتبر هذا الاتجاه الأقرب إلى الصواب وهو الأكثر موضوعية، حيث ينظر إلى الأحزاب على أنها تحقيق لعدة مزايا في المجتمع باعتبارها مدارس للتثقيف والتكوين يتخرج منها الإطارات والسياسية قادرين على تسيير البلاد، ضف إلى ذلك توجيه الجماهير وتكوين الرأي العام وذلك من خلال تحقيق منافسة ديمقراطية وسلمية على السلطة.

المطلب الرابع : تصنيف النظم الحربية

إن الوجود الفعال للأحزاب في مختلف الدول والأنظمة السياسية ، يدفع إلى متابعة النظم من خلال علاقتها بالأحزاب السياسية ،فعلى الرغم من تعدد معاييرها تبقى مرتبطة بعدد الأحزاب وبصفة عامة نجد هناك ثلاثة نماذج للأنظمة الحزبية

أولا: نظام الحزب الواحد

ثانيا: نظام الحزبين

ثالثا: نظام تعدد الأحزاب

أولا: نظام الحزب الواحد

تختلف وجهات النظر في تحديد وظائف الحزب الواحد في إطار هذه النظم التي أخذت به، ويمكن اعتبار نظام الحزب الواحد على أنه احتكار السلطة من قبل تنظيم سياسي واحد [17] ، والجدير بالذكر أن وجود فكرة

[16]- حبيب ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص36.

قيام حزب واحد هي فكرة حديثة ترتبط بوجود بعض الأزمات التي قد تكون ذات طابع إما سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي ،ويمكننا الإشارة إلى ما أشار إليه أسامة حرب إلى أن هينثيجتون فسّر نشأة الحزب الواحد إلى وجود عدة انقسامات في المجتمع [18]، والملاحظ أن نظام الحزب الواحد كان ظهوره في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، و بالخصوص في أوروبا الشرقية ، لكن على خلاف ذالك قلى ما يوجد مجتمع أو نظام سياسي معاصر لا الظاهرة الجزئية أو لم يعايش هذه التجربة [19].

وعموما فان نظام الحزبي الواحد يعتبر بروزه في الاتحاد السوفيتي وهذا من خلال ما جاء به دستور 1936 على وحدانية الحزب ودوره الشمولي وليس للحكومة أي قرارات هامة سياسية أو تنظيمية من الحزب

ثانيا :نظام الحزبين :

يتلخص جوهر نظام الحزبين، على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية، أو بالأحرى يتنافسان في الانتخابات العامة للوصول إلى السلطة دون الحاجة إلى وجود ائتلافات [20] الأمر الذي لا يعطي الفرصة لبروز حزب ثالث، أو أحزاب أخرى. هذا يعني أنها ترتكز عل محورين هما محور الحزب الأول و محور الحزب الثاني، بحيث تكون لهما السيطرة الفعلية على غرار الأحزاب الأخرى الصغيرة التي يكون وجودها ودورها هامشيا وضعيفا، لاعتبار نظلم الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة، وهذا ما قدمه موريس دو فرجيه على أن الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي [21].

ثالثا : نظام تعدد الأحزاب

يتميز نظام تعدد الأحزاب بوجود أحزاب كثيرة ومتعددة في الدولة، بحيث لا يستطيع أحدها الوصول إلى الحكم إلاّ عن طريق الائتلاف والدعم مع الأحزاب الأخرى[22] .

حيث يعتبر هذا النظام من الأنظمة الأكثر انتشارا، لكنه غالبا ما يكون ذا قدرة ضعيفة على تحقيق أهدافه بالصورة الكاملة .

---

[17] علي يوسف الشكري ،**مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية** ،اتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004،ص 341

[18] نقلا عن أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة الكويت 1987 ص141

[19] تعتبر دول الخليج العربي من الدول التي لم تعترف بالظاهرة الحزبية

[20] رعد صالح الألوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص63

[21] طيفوري رحماني بوزينة أحمد، بنية **الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع السياسي 2006 -2007 ، ص40

[22] رعد صالح الألوسي ، مرجع سبق ذكره ص 63 .

وهناك العديد من الدول التي يوجد بها تعددية حزبية غير محدودة كإيطاليا وفرنسا واليابان، حيث يؤدي هذا الأخير إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين البرامج وسياسات مختلفة، إضافة إلى ذالك يكفل تحقيق المشروعات العامة [23].

المطلب الخامس : تصنيف الأحزاب السياسية

يمكن تصنيف الأحزاب ألى أقسام متعددة، ولكن أهم تصنيف للأحزاب هو تصنيفها إلى أحزاب قلة مختارة وأحزاب جماهيرية ويعتمد هذا التصنيف على اختلاف تنظيم الأحزاب

أولًا :أحزاب القلة (أحزاب الأطر) .

كانت أحزاب القلة أسبق في ظهورها في الحياة السياسية ،وهي أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة وذات النفوذ بسبب مكانتها الأدبية أو ثرائها المادي حيث من ميزتها أنها تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم ،وقد تبنت هذا التنظيم الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر[24] ، على خلاف ذالك نجد نوع ثاني للأحزاب الأطر وهي أحزاب الأطر الجديدة حيث كان تطورها خلال القرن العشرين ،إذ تتميز بانضمام عدد كبير من الأعضاء بطريقة غير مباشرة ،فأحزاب القلة الأمريكية عرفت تطورا هاما بواسطة نظام الانتخابات الأولية، هذا ما أدى إلى تجاوز الحلقة الضيقة التي كانت تقتصر على اختيار الأشخاص البارزين في المجتمع[25] .

ثانيًا :(Les partis de masses) أحزاب جماهيرية .

يتجسد هذا النوع في ضم أكبر عدد ممكن في الأشخاص للمشاركة في حياة الحزب عن طريق الانتساب وذالك يدفع الاشتراك شهري أو سنوي قصد دعم الحرب وتمويل ميزانيته ،وهذا يؤدي إلى وجود هيكلت قادرة إدارة الحزب من القمّة إلى القاعدة ،حيث وجدت أولى نواة الأحزاب الجماهيرية في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية و من ثم الشيوعية ،وقد كان الفضل للأحزاب الاشتراكية في تبني الأحزاب الفاشية هذا الشكل الجماهيري. هذا ما أدى ببعض الأحزاب الأطر تقليد هذا الشكل.

---

[23] طيفوري رحماني بوزينة أحمد ، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني** ، الرسالة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع السياسي 2006-2007 ص 40

[24] سعادا شرقاوي ، **الأحزاب السياسية (أهميتها نشأتها ،نشاطها)** ص 32

[25] حبيب ميهوبي مرجع سبق ذكره ص 45

ونجد تصنيفات أخرى للأحزاب السياسية معا تصنيف لموريس دو فرجيه الذي نظم الأحزاب من حيث طبيعة الاشتراك الأعضاء إلى أحزاب مباشرة و المقصود به انضمام عدد من الأعضاء للحزب ،حيث يكون حضورهم بشكل منتظم ، شريطة أن يدلوا بإنظمامهم للحزب وذالك بتوقيع ويدفعون اشتراكا شهريا[26] أما الأحزاب غير المباشرة وهي على شكل نقابات وجمعيات أنشأت من أجل تكوين وتنظيم انتخابي مشترك ليس لها أتباع وأعضاء ،أي ليس لها قائد أو زعيم ينظمها .

ثالثا :أحزاب من حيث درجتها الديمقراطية : تصنف الأحزاب حسب ديمقراطيتها إلى أحزاب ديمقراطية و أخرى استبدادية :

الاحزاب الديمقراطية : و هي أحزاب تعطي لأنصارها الحرية الكاملة في انتخاب قادتها عن طريق الاقتراع العام السري وبرامجها تقررها مؤتمرات عامة يمثلها مندوبون فيها الأعضاء تمثيلا صادقا .

الأحزاب الاستبدادية : و هي التي يختار فيها القادة عن طريق التعيين بواسطة الهيئة المركزية ، ويتفرد زعماء الحزب وحدهم بتحديد خطط و برامج الحزب .

رابعا : أحزاب من حيث مرونتها : و هي على شكلين :

أحزاب المرونة: و هي التي يحتفظ أعضائها و نوابها بدرجة من الاستقلالية في الرأي و التصويت .

أحزاب جامدة: و هي الأحزاب التي تفرض نظاما دقيقا لا يمكن الحياد عنه ، على أعضائها و نوابها في البرلمان و على وزرائها في الحكومة .

خامسا: أحزاب من حيث الإيديولوجية :

أحزاب تستند إلى إيديولوجية : يتميز هذا النوع من الأحزاب بامتلاكه اطارا فكريا و برنامجها نظريا ، و إطارها مرجعيا ، وغالبا ما يكون برنامج الحزب متكاملا ، يشمل مختلف النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية .

أحزاب لا تستند إلى اإيديولوجية محددة : و هي الأحزاب التي لا تعتمد على إيديولوجية معينة ، بل تتخذ في معالجة القضايا و الأمور اتجاها عاما ، ومثالها الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث .

[26] حبيب ميهوبي ، مرجع سبق ذكره ص46

المطلب السادس : وظائف الأحزاب السياسية

نظرا للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية ،باعتبارها عمادًا للديمقراطية تتمتع بأدوات بالغة الأهمية داخل المجتمعات من خلال الوظائف الحيوية التي تقوم بها ،التي سنتطرق إليها كالآتي:

أولا : وظيفة التجنيد السياسي : والمقصود بها العلمية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأ دوار السياسية النشطة، أي التجنيد السياسي للقادة السياسية ،فالأحزاب السياسية من أدوات التجنيد السياسي وإعداد القيادات والمساهمة في تداول السلطة .

وتقوم الأحزاب بوظيفة التجنيد السياسي من خلال التصنيف أو عبر الانتخابات ،ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي إلى ثلاث مستويات أو أقسام ، ولها مستوى القيادة السياسية القومية ،وثانيها مستوى الوظائف الحكومية ،وأخيرا مستوى الوظائف الحزبية [27].

1- ياسين ربوح ، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)**، مذكرة مقدسة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسيية والعلاقات الدولية ، تخصص : رسم السياسة العامة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جوان 2009 ، ص26

ثانياً: وظيفة التنشئة السياسية.

وتهدف إلى عملية نشر القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ،الهدف الرئيسي الدال على المغزى السياسي [28] .فموضوع التنشئة السياسية يلعب دور هاما في تحديد سلوك الفرد السياسي وتشكيل وعيه، ومن ثم قبوله و رفضه للأنماط معينة من النظم السياسية ، وقد ساهمت العديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بدءًا بالأسرة وصولا إلى الجماعات والمقصود هنا دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية وذلك لما تحتويه من قدرة على التأثير على أعداد كبيرة من الأفراد ،وذلك من خلال أجهزة منها وسائل الإعلام أهمها الصحافة والتلفزيون ،بالإضافة ما تقدمه من برامج من خلال ما تطرحه في الندوات والمؤتمرات.

ثالثاً: وظيفة تجميع المصالح .

وتعبر هذه الوظيفة على تحويل المطالبة إلى بدائل لسياسة علمية ،ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال إقامة مؤتمرات حزبية .فالحزب يقوم بتحديد أولويات القضايا العامة ويقتني المصالح المختلفة على شكل اقتراح سياسات ذات توجهات مختلفة [29] وهذا ما يعكس في أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار النظام السياسي و استقرار الرأي العام ، وذالك عن طريق الربط بين المصالح الخاصة للأفراد وتوجيههم نحو المصالح القومية ومساهمتهم في صنع القرارات الجماعية .

رابعاً:وظيفة التحدث والتنمية السياسية .

إن الأحزاب السياسية من إحدى أهم وسائل التنمية السياسية ،كما تعتبر كذلك من وسائل التحدث الاقتصادي و التحدث السياسي ،فمن خلالها يتم تقديم البرامج والقيم المثلى للتطور السياسي ورسم السياسة العامة سواء بالنسبة للمجالات الاقتصادية أو الاجتماعية ،فالأحزاب السياسية ذات قوة حاسمة في عملية التحدث لما تلعبه من أدوار منظمة في تكوين أفكار جديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار من خلال ربط الجماهير بالقيادات بطرق تمكن من توليد القوة السياسية وتعبئتها[30]

خامسًا: حل التصدعات داخل الحرب بين النواب والقادة الداخليين.

ويعبر هذا العنصر مدى استقلالية هؤلاء النواب في مواجهة قادة الحزب وكما هو معرف أن أحزاب القلة مكونة من شخصيات بارزة إلى جانب أعضاء نواب البرلمان ،هذا ما يعطي صبغة التفاهم مع هذه الشخصيات التي تمول

---

[28] سامية محمد جبار ، **قضايا السياسة والمجتمع** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1994 ، ص 302.

[29] كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولى ، الكويت .

[30] حبيب ميهوبي ، مرجع سبق ذكره ص43 .

الحزب ،بحيث لا يجد هؤلاء النواب تنظيما إداريا يمكن أن يعارضهم ،على خلاف أحزاب الجماهيرية التي يوجد بداخلها جهاز إداري يتولى عملية تنظيم الحزب ، هذا ما ينجر عنه وجود تناسبية بين النواب وبين القادة الداخلية على إدارة الحزب [31] .

[31] سعاد شرقاوي ، **الأحزاب السياسية** ، (**أهميتها ،نشأتها، نشاطها**) ص 29 .

المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية السياسية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية غاية تسعى أغلب الدول المستقلة لتحقيقها باعتبارها أداة يمكن من خلالها تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات ،حيث حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من قبل المتخصصين لما له من أهمية بالغة وكبيرة على كيان المجتمع في جميع الجوانب .

المطلب الأول : القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية

هناك اختلافات كثيرة بين الباحثين والدارسين حول مفهوم التنمية السياسية ،وتنمية صعوبات جهة تحول دول وصولهم إلى تعريف موحد، فقد عبّر لوسيان باي عن هذه الحقائق بشكل واضح خلال تقديمه للمجلد الخامس من خلال سلسلة دراسات في التنمية السياسية ،ومن المتفق عليه إن التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التعبير الاجتماعي الشاملة [32].

وقد عرف جابيريال ألموند التنمية السياسية على أنها : التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية والعلمية المتزايدة للثقافة السياسية [33].

وعملية التخصص والتمايز مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي [34].

قد تمحورت عدة تعريفات مختلفة ومركزة حول مفهوم التنمية السياسية بأنها :"عملية تغيير اجتماعي متعددا لجوانب ،غايته الوصول إلى مستوى العدل الصناعية [35] "، ويقصد لمستوى العدل الصناعية إيجاد نظم تعددية مشابهة للنظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية .

---

[32] ليلى لعجال ، **واقع التنمية وقف مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي** ، مذكرة مقدمة لفصل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : الديمقراطية و الرشادة ، جامعة قسنطينة _منتوري _كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009-2010 ، ص 16 .

[33] ريم بن عيسى ، نعيمة سمية ، سعيدة العائبي ، دراسة بعنوان : التنمية السياسية قراءة في الآيات والمداخل والنظريات الحديثة ، ص04

[34] بياضي محي الدين ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية .

[35] نصر عارف ، مفهوم التنمية كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 1 .

لقد تم طرح مفهوم التنمية السياسية على لسان رواد الفكر الليبرالي ، والذي يعكس ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يأخذ بالتعددية واللامركزية في الحياة السياسية ، ويهدف لتحقيق حرية يكلفها الدستور في إطار احترام الملكية الخاصة واعتماد الحرية الاقتصادية [36] .

وبالتالي إن من أهم التعريفات التي قدمت حول مفهوم التنمية السياسية على أنها[37] :

1. شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية

2. تحقيق للتغيير الحكومي

3. بناء الدولة القومية

4. بناء للديمقراطية

[36] غازي فيصل حسيبة ، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1993 ، ص08 .

[37] نعيمة سمية ، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج : الجزائر ،تونس، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة ورقلة ، قسم العلوم السياسية ، 2008-2011 ص80 .

المطلب الثاني :علاقة التنمية السياسية بالمفاهيم الأخرى

أولا : التنمية والنمو

النمو هو العملية الطبيعية والإنتقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة ،في حيث نجد أن التنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم ، فضلا عن إدارة وتخطيط محكم لتتم عملية التغيير سواء كان هذا التغيير اجتماعي أو اقتصاديا ، وإنما يكون هدفه نحو الأفضل[38] .

ثانيا :التنمية والتخلف

للاقتراب من مفهوم التنمية والتخلف لابد من التميز بين خصائص هاذين المفهومين والجدول التالي يوضح ذلك [39] :

الجدول رقم 1 : يوضح خصائص التنمية و التخلف .

خصائص التنمية	خصائص التخلف
1.حراك الوحدات وعدم جمودها	1.جمود الحركات وعدم حراكها
2.القدرة على الانفتاح العقلي على الأفكار الجديدة	2.تحكم العادات والتقاليد الموروثة بالسلوك
3.ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة	3.سيادة العلاقات الاجتماعية البسيطة والمباشرة واقتصارها على العائلة

المصدر : وفاء معاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة باتنة ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2009 -2010 ، ص 15 .

[38] نصر عارف ، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها** ، ص04 .

[39] وفاء معوي ، **الحكم المحلي الرشيد كآلية التنمية المحلية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص : سياسات عامة وحكومات مقارنة 2009-2010 ،ص15 .

ثالثا : التنمية والإصلاح

والإصلاح حسب الدكتور "حسن أبشر الطيب" أنه :

جهد سياسي وإداري واقتصادي و اجتماعي وثقافي ، وإداري هادف لإحداث تغيرات سياسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب ، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري ، لما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة في إنجاز هدفه[40] .

فالإصلاح يقي تحسين الأوضاع الراهنة وربطها بالأوضاع والطموحات المستقبلية وذلك من خلال إحداث تطوير ونمو كلي في المجتمعات حسب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ثالثا : التنمية والتغيير

ويعبر هذا المصطلح على الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير ،فالتغيير لا يؤدي بالضرورة إلى تقدم والرقي والازدهار ،بينهما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة [41] .

خامسا : التنمية والتحديث

و المقصود هنا عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو حديث وتتم هذه العملية بالخصائص التالية :

1.عملية جذرية أي أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليد إلى التحديث

2.التحديث عملية طويلة المدى ،أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث وبالتالي فهي عملية تدريجية وتسلسلية تتم عبر مراحل [42].

[40] بومدين طاشمة ، إشكالية تأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية ص 6 .
[41] نعيمة سمينة ، مرجع سبق ذكره ص 80 .
[42] بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص03.

سادسا : التنمية والتحول

يعتبر التحول تلك العملية التي يتم على أساسها تغيير أسس البنية والعلاقات بحيث تتغير الوظائف والأدوار التي يقوم بها الأفراد ، وعليه فإنها نعتبر التحول تغير شديد الوطأة ، وقد مر المجتمع بعدد من التحولات الاجتماعية الكبرى في العصر الحديث ، تركت من خلال بصمات من خلال ما حققته من نتائج إيجابية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية هذا ما دفع بالباحثين في دراسة التحول والبحث عن العوامل الأساسية التي وقفت وراء هذه الظاهرة[43] .

سابعا : التنمية والتغريب

ومعنى هذا المفهوم هو تقليد غير تقليدا كاملا حيث يعد الفرق من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي وتحقيق النمط الحضاري الأوروبي وسيادته على جميع الدول العالم بما في ذلك الدول الآسيوية والدول الإفريقية المستعمرة ، وهذا لضمان بقاء حالة التبعية وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية وهذا ما ورد في قوله تعالى : **"اتّبعوا ما أَنزل إليكُم من ربّكم ولا تَتّبعوا من دُونه أَولياء"** [44].

فمصطلح التغريب من المفاهيم التي لا بد على المجتمعات المختلفة أن تسلكه وذلك للوصول إلى مستوى الرقي والتقدم التي وصلت إليه الدول الغربية [45].

[43] من أهم هذه الظواهر : الثورة الثقافية ، تغير بناء الأسرة ، مركز المرأة ، تطور الحركة الديمقراطية وما ترتب عنها من تغيرات مست العالم العربي والإسلامي .

[44] سورة الأعراف الآية 3 .

[45] بومدين طاشمة لرنب ، **إستراتجية التنمية السياسية "دراس تحليلية للمتغير ، بيروقراطية "** ،السياسة والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر2006-2007 ، ص 13-14 .

المطلب الثالث : نظريات التنمية السياسية

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة ، تعرض بعضها لتنفذ في وقت ظهورها أو بعده وهنا راجع لاتساع الموضوع في هذا المجال وصعوبة الإلمام بأطرافه ، فقد وجدنا من المفيد أن نقتصر في بحثنا هذا على مجموعة من النظريات التي من خلالها تم دراسة مفهوم التنمية السياسية بشكل عام .

أولا : نظرية التحدث

الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة ، هذا التقسيم راجع إلى الثورة الصناعية أوروبا خلال القرن التاسع وهو تغير غير طبيعي هذا ما زاء من اهتمام المفكرين مما ساعد على ظهور سيسيولوجية التنمية خلال القرن العشرين.

أ.نظرية تطور المجتمع

وهي ما يعرف بالمجتمع الحديث ، وهذا ما جاء به إميل دوركهايم على أساس التضامن والتعاون العضوي بين أفراد المجتمع ، عبر ظهور الاعتماد المتبادل بين الأجزاء ، وذلك من خلال تكوين نظام اجتماعي مستقر يؤدي إلى تغيير ثقافة المجتمع ، التي توفر انضمام لاجتماعي الذي من خلاله يتمتع الأفراد بحرية واسعة والتعبير عن أرائهم .هذا ما أعتبر دوركهايم من الشروط الأساسية لتحقيق التعبئة في المجتمع[46].

ب– نظرية تطور الرأسمالية :

هذا نتيجة تطور وبروز النظام الرأسمالي الذي جاء نتيجة التغيرات البيولوجية و المثالية و المقصود هنا بروز القيم و المعتقدات التي هي أساس التطور الاقتصادي كما يرى **ماكس فيبر** وذلك من خلال مؤلفه التنصير " الأخلاق البروتيستاتينية وروح الرأسمالية " الذي هي أساس تطور المجتمع الحديث إضافة إلى ذلك ما قدمه **بارسونر** الذي ميز بين المجتمعات حيث صنفها إلى مجتمعات متقدمة و ومجتمعات متخلفة وذلك من خلال ما يعرف ب " متغيرات النمط " ، و الجدول أدناه يوضح ذلك : [47]

الجدول رقم 2 : يبين المتغيرات النمطية لبارسوتر [48]

---

[46] غازي فيصل، **التعبئة الأساسية في بلدان العالم الثالث آلية العلوم السياسية** ، جامعة بغداد 1993 ص 12

1- ياسين ربوع ، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 ، 2008) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جوان 2009، ص 59

[48] – علي غربي ، وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2003 ، ص 95 .

خصائص المجتمع المتقدم	خصائص المجتمع المتخلف
العمومية	الخصوصية
الانجاز	الغرور
التخصص	الانتشار
المصلحة الجماعية	المصلحة الذاتية

المرجع : علي غربي،وآخرون،تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، الطبعة الأولى ، الفجر للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 95 .

ج – نظرية التحديث في العالم الثالث :

تطورت هذه النظرية من خلال تزايد الاهتمام بمشكلات الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، وذلك ما جاء به عدد من العلماء في محاولتهم للتأكيد على أن التنمية تتحقق بدعم من الغرب و ذلك بتدخل عوامل اقتصادية و اجتماعية للتنمية عبر التمييز بين ما هو تقليدي TRADITION وما هو حديث MODERNITY.[49]

ثانيا : نظرية التبعية :

تعتبر نظرية التبعية ردا على أسس و أطروحات نظرية التحديث ، والتي تبني أسسها على حالة التخلف وما ينتج عنه من أزمات هي ناتج عن تعرض بلدان العالم الثالث لفترات استعمارية ، وأن الانهيار الاقتصادي وفشل خطط النظام السياسي ناتج عن المرحلة التاريخية التي مرت بها جراء الاستعمار ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية ، ويعتبر أول ظهور لهذه النظرية في كل من أمريكا اللاتينية لينتشر فيما بعد إلى آسيا وإفريقيا ، ومن بين منظري هذه النظرية **راوول بريبيش RAUL PREBISH وبيير جاليت PIERRE JALET ، سمير أمين SAMIR AMIN**.

[49] – غازي فيصل ، مرجع سبق ذكره ،ص14

وعلى هذا النحو فقد عبر مفهوم التبعية عن سبب رئيسي من عوامل التخلف الذي تجاهلته نظرية التحديث لكن رغم تجارب الشعوب في التنمية لتخطي التخلف تبين لأصحاب المنهج الجدلي . أنه من الممكن صياغة مشروع تغيير تاريخي نوعي يكفل التنمية في هذه البلدان وتقدمها الاقتصادي و السياسي و الثقافي .[50]

ثالثا : نظرية التنمية الاقتصادية :

اتفق أصحاب هذه النظرية على أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي ، لكن الشيء الوحيد الذي لم يتفقوا عليه هو أهمية هذا الدور و قوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية وقد اعتبر **سيمور مارتن ليبست** أن هناك علاقة ايجابية بين التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية التي هي أساس وجود ديمقراطية مؤكدا على أن العامل و المؤثر الاقتصادي هو أحد أسباب ازدهار و استقرار الديمقراطيات الغربية إضافة إلى ذلك فإن دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية وذلك باعتبار التنمية الاقتصادية أحد العوامل الديمقراطية وذلك من خلال العمل بالمسلمة التي جاء بها **صامويل هنتنقتون** و التي هي بعبارة " التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة و الزعامة السياسية تجعلها حقيقة أو فعلية [51]. ويمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة ، وفي العالقات التي تربط بالنظام الاقتصادي الدولي الذي يكون من شئنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار .[52]

رابعا : نظرية التنمية السياسية (فيما بعد الحداثة) في فترة ما بعد الحداثة :

وذلك منذ بداية فترة التسعينات ، وذلك على ضوء التحولات العميقة في النظام الدولي حيث أصبحت الدولة وحدة من وحدات التكامل السياسي وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي و برز مصطلح الانفتاح الاقتصادي ، هذا ما أدى إلى تحول في أطر التنمية السياسية وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم الثقافة كمدخل للتغيير و إلى جانب المدخل الاقتصادي ، ومع ظهور النظام العالمي الجديد وبداية مرحلة العولمة كظاهرة جديدة تشكل نمط سياسي اقتصادي ، باعتبار محور ضروري لتحقيق التنمية بشكل عام ، وبالتالي أصبحت المتغيرات السياسية تابعة للمتغير الاقتصادي هدفه الأساسي هو إحداث التغير في المجتمع .

---

2 – ريم بن عيسى ، نعيمة سمينة ، سعيدة العائبي ، **دراسة بعنوان : التنمية السياسية قراءة في الآليات و المداخل و النظريات الحديثة** ، مركز النور للدراسات ، ص 21.

[51] – صالح بلحاج ، **مقالة بعنوان : التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم و النظريات** ، جامعة الجزائر ، ص 09 .

2 – إبراهيم العيسوى ، **التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** : دار الشروق ، الطبعة الأولى : 2000 : الطبعة الثانية 2001 ، ص 18

وذلك من خلال تحقيق التطور و التنمية وتحسين معدلات النمو والدخل ومستوى المعيشة وغير من المؤشرات الاقتصادية التي من شئنها تحقق الغايات و الأهداف التي وعدت بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديث و التطور ، هذا ما قامت به الغربية و ذلك من خلال تأثير المؤسسات الدولية التي تقدم الدعم لدول العالم الثالث ، وذلك من خلال التأثير على اقتصاد السوق و دوره الرئيسي في تحقيق التنمية .[53]

المطلب الرابع : مداخل دراسة التنمية السياسية :

نظر لاتساع البحث في دراسة التنمية السياسية ، اعتمدنا على أهم المداخل المنهجية التي من خلالها يمكننا الإلمام بهذه الدراسة ومن أهم المداخل : المدخل القانوني ، المدخل الجدلي ، و المدخل البنائي الوظيفي .

أولا المدخل القانوني :

تعتبر السياسة و القانون ذا علاقة وطيدة لكنها في نفس الوقت من المفاهيم القديمة ، حيث يتمحور هذان المفهومان حول قضايا علم السياسة وعلاقته بالدولة وقضايا السلطة و السيادة وتحديد مؤسسات سياسية ، وتعيين المحددات القانونية و الدستورية للنشاط السياسي.[54]

وهذا معناه أن المدخل القانوني يقر ويعتبر أن التنمية السياسية تتحقق بقيام دولة القانون إن على الدولة أو النظام السياسي الالتزام بالقوانين ، وهذا في حد ذاته وسيلة لتكريس التخلف الذي من شأنه يغير الواقع الاجتماعي .

وعليه فإن وجود وثيقة دستورية بالنسبة للدولة هو ضمان لخضوع جهاز الدولة لسلطان القانون ، الذي من خلاله يضمن للدولة وجودها القانوني ، هذا ما يجعل سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة .

و على هذا الأساس فإن المدخل القانوني في دراسته للتنمية السياسية تعتبر من المداخل الكلاسيكية التقليدية التي لم تعد من اهتمام الباحثين، لاعتبار أن التنمية السياسية هي عملية ديناميكية ذات استمرارية تتطور وتتغير باستحداث نظام سياسي عضوي ذو أبعاد تقدمية .

---

3 – ريم بن عيسى وآخرون ، **دراسة بعنوان : التنمية السياسية قراءة في الآليات و المداخل و النظريات الحديثة** ، مركز النور للدراسات . ص24 .

1 – السيدة عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، الأبعاد المعرفية و المنهجية** ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص 151 .

ثانيا : المدخل الماركسي :

على ضوء ما تقدم تنطلق تحليلات المدخل الماركسي (الجدلي المادي) لقضية التنمية السياسية من المقولة التي مفادها أن إنتاج الوسائل المادية اللازمة مباشرة للمعيشة . هذا ما يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ويعتبر النظام السياسي نظاما ناميا حينما يعكس مصالح الطبقة العاملة وذلك من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج.[55]

وحجة أنصار المدخل الماركسي في هذا الصدد هي أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية و أنه ضرورة طبيعية للإنسان، لأنه بدون عمل وبدون نشاط الإنتاجي تصبح الحياة الإنسانية لغتها غير ممكنة و بالتالي تعتبر عملية الإنتاج هي الركيزة الأساسية لقيام مجتمع الإنساني [56] . وعليه فاعتبر أن الطبقة العاملة هي الأسبق على حيازة القوة في المجتمع .

– كما أن تدخل العوامل الاقتصادية يؤدي إلى الوعي الطبقي مما يخلق لنا صراع بين الطبقات (اب وجود الطبقة بروليتارية) . هذه الطبقات تتألف من الطبقة الحاكمة التي تملك وسائل الإنتاج التي تسيطر على أجهزة السيادة الأساسية (التشريع ، القضاء ، الإدارة ، النخبة) على حساب ملاك العبيد ودولة الإقطاع .

وبالتالي فإن ماهية و جوهر التنمية السياسية في المدخل الجدلي المادي هي انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة الدكتاتورية البروليتارية .[57]

ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي :

إن منطق المدخل البنائي الوظيفي[58] يقوم على استخدام النظرة لإجمالية التي تتناول الأبنية الاجتماعية ، بحيث لا ينظر لهذه الأبنية كتجمعات من الأفراد والوحدات بل ينظر إليه كمنظومة واحدة قابلة للتغيير مع عناصر أخرى[59]

---

1 – عمارة ليلى ، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : السياسة العامة و الإدارة المحلية ، طلبة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 /2013 ، ص 44 .

[56] – السيد عبد الحليم الزيان ، مرجع سبق ذكره ، ص 171 .

[57] – ريم بن عيسى و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

1– المدخل البنائي الوظيفي من المداخل الأكثر ذيوعا في دراسات علم السياسة و الاجتماع فقد ظهرت بوادره في كل من القرنيين الثامن عشر و التاسع عشر كاتجاه مميز في إطار الدراسات السيسيولوجية .

[59] – بومدين طاشمة ، **إستراتجية التنمية السياسية "دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** " ، ص35 – 36 .

ومفاد هذا المدخل أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي والذي بدوره ينقسم إلى أجزاء وكل جزء له دور خاص به ، وبالتالي فهو نظام التفاعلات يتجسد في وحدات بنائية لها نشاط معين شريطة أن يكون لها تأثير متبادل أي أن هناك علاقة تأثير وتأثر مابين هذه الوحدات .

– وتتلخص تحليلات المدخل البنائي الوظيفي لمفهوم التنمية السياسية أو قضية التنمية السياسية من اقتراض أساسي وهو أن النظام السياسي في أي بلد نامي أو منظور هو ذلك النظام الذي يتميز بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث التي تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحمية في المقابل هناك تكيف وتفاعل مع البيئة الخارجية .

وذلك من خلال استعمال النظام لقدراته سواء الإستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابة ، مع التعامل مع المخلات التي يتعرض إليها من طرف البيئة بشكل عقلاني .[60]

المطلب الخامس :أهداف التنمية السياسية

ترتبط التنمية السياسية بغايات ومثل سياسة عديدة و متنوعة ستسعى إلى تحقيقها ، وتعمل على تجسيدها و يمكننا إجمالها في العناصر التالية : [61]

1– تحقيق المواطنة في نفوس أفراد العنصر البشري ، مما يعني بناء الدولة القومية .

2 – غرس روح التكامل السياسي الذي يفي الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع و بالتالي الوصول إلى هدف و مبدأ الاستقرار .

3 – تهدف إلى بناء دولة وطنية و تدعيم قدرات النظام السياسي و المشاركة السياسية .

4 – تهدف إلى بناء إستراتيجية طويلة الأمد و مشاركة جميع المؤسسات في التغيير .

5 – تسعى إلى جعل المجتمع عصريا وذلك من خلال إحداث تعديل في بعض القوانين و الأنظمة القائمة على العمل وسيادة القانون .

[60] – ريم بن عيسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص12 .

[61] – عمارة ليلى ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

بالإضافة إلى كل هذه النقاط يمكننا إضافة عنصر آخر وهو دور المشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية و التي تعتبر غاياتها التي تعكس قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات[62] ، هذا يعني مثلا حق التصويت حتى الانتخابات .

وفي الأخير بأن التنمية السياسية تهدف إلى تفصيل دور السلطات الثلاث ، بالإضافة إلى تعزيز قيم الانتماء و الديمقراطية و ضمان حقوق المرأة و المشاركة الفاعلة لشباب أي التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي .

المطلب السادس : آليات التنمية السياسية :

هناك مجموعة من الآليات التي من توفرها لضمان نجاح عملية التنمية السياسية في مجتمع معين و بالخصوص في دول العالم الثالث ، و من أهمها :

أولا : التنشئة السياسية : [63]

– تلعب التنشئة السياسية دورا بارزا لتجنب عدم الاستقرار السياسي من خلال تعميقها لمشاعر الارتباط بالنظام السياسي و الولاء له في نفوس المواطنين ، وذلك باعتبارها الآلية الفاعلة لتحقيق تكامل قومي من خلال تطوير الوعي بالهوية القومية ، وخلق شعور عام قوي بالانتماء إلى الدولة القومية ، وذلك من خلال زرع ثقافة سياسية و خلق إحساس بوجود الحكومة و تقبلها ، مما يسمح لها بفرض سيطرتها على كامل إقليم الدولة و سكانها . [64]

2 – السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية في الاجتماع السياسي ، البنية و الأهداف ، الجزء الثاني** ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية 2000 ، ص 83 .

1– التنشئة السياسية عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم و المعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها و استمرارها عبر الزمن .

2– ياسين ربوع ، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 –2008)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : رسم السياسات العامة ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، جوان 2009 ، ص 64 .

ثانيا : بناء المؤسسات :

تعد عملية المؤسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهذا ما أشار إليه **هينتجتون** أن المؤسسة هي القاعدة أو الركيزة الأساسية للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث إشكاله ، وطبيعته وطرق السيطرة عليه .[65]

– إضافة إلى ما تقدم فإن المؤسسة ضرورية في حياة التعبئة الاجتماعية لأن النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب تغيير للفئات للجديدة من السكان ، إذ لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات التي تنظم المد الشعبي ودمجه بصورة دائمة و مستقرة في إطار الدوائر الوظيفية في المجتمع .

ثالثا : الاتصال السياسي :

ويتم من خلال نقل أو إرسال إشارة أو كتابة و تصوير من مصدر معين إلى جمهور معين قصد التأثير في الرأي و ذلك عن طريق وسائل الاتصال التي سيتقي الفرد منها معلوماته السياسية ، باعتباره دور هام في الشرعية و بالتالي إمكانية خلق مجتمع و نظام ديمقراطي قائم على الحوار .[66]

– وترتبط المعطيات السياسية مع غيرها من الظاهرة الطبيعية في المجتمع كالثقافة و الغرائز و الحاجات و الطموحات هذه الظواهر تتكون لفعل عوامل متباينة عرقية و جغرافية و تاريخية و اقتصادية و تكنولوجية ، إذ تقوم السلطة من خلال تنظيم العلاقة بين هذه العناصر بتكوين البنية السياسية .[67]

3 – ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة ، منتدى سور اللازيكية ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 2004 ، ص 152-153

[66] – ياسين ربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[67] – غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، ص 65 .

الخلاصة و استنتاجات :

من خلال دراستنا للإطار النظري و المنهجي لمدلول الأحزاب السياسية و التنمية السياسية ، يمكن أن نستخلص أهم الاستنتاجات العلمية التي قد تساعدنا في رصد و معرفة الأحزاب السياسية و التنمية السياسية ، وهذه الاستنتاجات نوردها فيما يلي :

أن الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة في شكلها و وظائفها الحالية ، التي تدل على التنظيمات الجماهيرية التي تعبر عن المصالح و أراء أعداد كبيرة من الناس .

أن النشأة البرلمانية للأحزاب أو خارجها تظل قاصرة على معالجة نشأة الأحزاب خارج القارة الأوربية ، مما أدى اى نشوء نظريات أكثر اتساعا للتغلب على هذا القصور .

إن الأحزاب ظاهرة سياسية يصعب النظر إليها من جانب واحد ، و بالتالي فدراستها تستوجب أخذ كل الأبعاد بعين الاعتبار ' و هي تختلف في الفكر الليبرالي عنه في الفكر الاشتراكي ، فالأول يركز على الجانب العملي للعملية السياسية ، أي على التنظيم و الإيديولوجية و الوظائف ، أما الثاني فيقدم مفهوم الحزب الطبقي ، في حين مفهوم الفكر العربي للأحزاب لم يختلف عن تعريف الفكر الليبرالي ، و عموما فالأحزاب جماعة منظمة من المواطنين لهم مبادئ و أفكار المشتركة تتسم بالدوام و الاستمرارية و تسعى الى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول الى السلطة أو التأثير فيها .

للأحزاب السياسية عدة تصنيفات حسب المعيار المعتمد ، أما النظام الحزبي الذي هو تفاعل الأحزاب السياسية فينا بينها ، أو مع النظام السياسي ، فيقسم حسب درجة النافس المسموح به إلى أحزاب تنافسية ، و أخرى غير تنافسية .

إن مصطلح التنمية السياسية مفهوم تتداخل معه مفاهيم أخرى كالتغيير و التطور و النمو و التقدم و التحول و التحديث ، و قد قدمت له عدة تعريفات و كلها اشتركت كون التنمية السياسية :

- عملية و ليست حالة تنطوي سلسلة من محاولات التطوير و التغيير .

- التنمية السياسية عملية متعددة الأبعاد ، متداخلة تؤثر وتتأثر بالجوانب الأخرى ، الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية، و تعتمد على استغلال الطاقات الذاتية للمجتمع في الإطار الاجتماعي والثقافي لهذا المجتمع .

هناك عدة نظريات تطرقت لدراسة التنمية السياسية، قدمت عدة اقترابات ومداخل أهمها نظرية التحديث والنظرية الماركسية و نظرية التنمية و نظرية ما بعد الحداثة .

لتحقيق تنمية سياسية هناك عدة آليات لها دور مهم و فعال في هذا الشأن ، وهي التنشئة السياسية والاتصال السياسي و غيرها .

الفصل الثاني

واقع ظاهرة الحزبية و عملية التنمية السياسية في الجزائر

تمهيد:

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، وما يلاحظ في الجزائر هو أن التغيير نحو الديمقراطية، والذي يمكن أن نقيم على ضوءه مسار عملية التنمية السياسية في الجزائر، فمن خلال هذا يتم تداول السلطة من القوى السياسية المختلفة، واحتمال التشكيل المتنوع لمؤسستين التنفيذ والتشريع، هذا ما يشجع على الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي مما يساعد على تلبية الحاجات الاقتصادية ، هذا ما يدفع بالأحزاب السياسية بالقيام بدورها في التعبئة الجماهيرية.

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية في الجزائر.

إن ظهور مفهوم التعددية الحزبية مرتبط بشكل أساسي بظهور مفهوم الديمقراطية التي هي بدورها مرتبطة بوجود تنمية سياسية وفي ظل هذه الأخيرة يتعين أن يقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب أو التيارات المختلطة كما هو سائد الآن في دول العالم الغربي الديمقراطي.

المطلب الأول: نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر.

تعد الظروف التي أدت إلى نشأة التعددية الحزبية نتيجة لعدة عوامل متداخلة فيما بينها كالتغير التاريخي لسياستها المرتبطة عضوياً برجالاتها وأجيالها وخطاباتها الإيديولوجية. [68]

وفي هذا الصدد يعتبر نشوء أول بوادر الظاهرة الحزبية في الجزائر هو ما تم التعرف عليه خلال الفترة الاستعمارية، حيث لم تكن تعرف بمفهوم الأحزاب، بل كانت على شكل تجمعات وتكتلات، فكان أول تكتل على شكل حزب هو **نجم شمال افريقيا**، الذي تقلد عدة تسميات وذلك لحله من طرف السلطات الاستعمارية، فكان في النهاية ووصولاً بذلك إلى حزب جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، بالإضافة إلى أحزاب أخرى كانت تدور في ساحة، ولكن بإيديولوجية مغايرة ومختلفة تماماً، لكن مع ذلك فالمتتبع لكرونولوجيا الحركة الوطنية في الجزائر يلاحظ الظاهرة التعددية من خلال التضارب الواضح بين مختلف التشكيلات لهذه الحركة، سواء على المستوى السياسي أو القومي[69].

وبصفة عامة فالظرف الوحيد الممثل للشعب الجزائري فهو جبهة التحرير الوطني، وهذا ما يعني أن تحولاً جوهرياً قد حصل، ذلك أن البرنامج التقليدي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية – **حزب الشعب** – كان

(68)طيفوري رحماني بوزينة أحمد، بنية الأحزاب السياسية في الجزائر "دراسة حالة جبهة التحرير الوطني بولاية شلف، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع السياسي"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007/2006،ص 88.

(69)ياسين ربوح، الاحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (2008/1996)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسة العامة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جوان 2009،ص 76.

يرفع شعار المجلس التأسيسي الجزائري كمخاطب كفء وحيد مع فرنسا، وعلى هذا المستوى تتميز هذه الأخيرة عن المركز بين الذيم كانوا منذ ديسمبر **1953** يحملون على إيجاد وحدة وطنية مبنية على المساواة بين كل الأحزاب، وتتميز كذلك على المصالية الذين كانوا يريدون من الوحدة على الاحزاب الاخرى بالاعتماد على التبعية الشعبية. (70)

هذا ما نتج عنه ونتيجة لعدم الحسم الإيديولوجي خلف تصارع بين أطراف متعددة، وقد شملت في الواقع كل مكونات الهيئات القيادية للجبهة، ولكن مع انعقاد مؤتمر طرابلس تبلور الصراع بين قطبين هما قطب الحكومة المؤقتة وقطب بقيادة **أحمد بن بلة**، هذا ما يجعلنا لا نميز بين المعسكرين على أساس سياسي وإيديولوجي باعتبارهم كانوا متفقين على ميثاق طرابلس، ولا يمكن التمييز الثوري وأنصار الثورة المضادة، وإنما كان مهماً هو من يستولي على السلطة ليطبق البرنامج التي من خلال تخدم مصالحه(71)

وفي هذا الأخير يستدعي فهم التحولات السياسية معرفة مختلف العوامل التي أثرت على النظام السياسي وادت به إلى التعددية السياسية، وهذا ما اتفق عليه علماء السياسية على مصادر التحول التي قد تكون داخلية من النظام السياسي أو البيئة الاجتماعية.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الجزائر

تعد الظروف التي أدت إلى إقرار التعددية هي أحداث اكتوبر 1988 والتي تبناها الدستور الصادر بعد ذلك في 23 فبراير 1989 والتي تعتبر انقلاباً جذرياً في النظام السياسي الجزائري(72).

وتعد فترة الثمانينات هي بداية التحولات في البنى الأساسية التي تقوم عليها السلطة، ولقد سمحت هذه الظروف السياسية التاريخية المرافقة لوفاة **هواري بومدين** على التخلص من الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي نحو

(70)ياسين ربوح،المرجع السابق، ص 65.

(71)صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، الجزائر، الجزائر، دار قرطبة، 2006،ص 109.

(72)ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 15 حي النصر 150، مسكن الحجار، عنابة، ص17.

الانفتاح وتعددية حزبية وانتهاج نهج رأسمالي الذي أقره **شادلي بن جديد** الذي كان سببه غليان شعبي وسياسي، الذي أدى هذا الأخير إلى ما يعرف بأحداث أكتوبر التي عبرت عن الإصلاحات السياسية التي كانت نتاج لتمازج عدة عوامل بتشكل المستويات بداية من الاستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 1988 وصولاً إلى دستور فيفري 1989 ومادته 40 [*] ، والتي أدخلت الجزائر عهد التعددية.

وتقوم التعددية على ثلاث أساسيات وهي الإيمان بالاختلاف بين الناس وثانيهما الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، وثالثهما التأكيد على فكرة المؤسسة وأنها ذات نقيض للفردية[74].

وينبني هذا النظام على عناصر قاعدة رئيسية وهي:

1- قيام التمثيل الشعبي على أساس انتخابات حرة.

2- مبدأ فصل السلطات لضمان رقابة البرلمان أعمال الحكومة.

3- تسلسل القواعد القانونية في إطار مفهوم دولة القانون.[75]

وإن تبني الجزائر للتعددية السياسية والحزبية، أدى إلى ظهور أكثر من ستين (60) حزباً سياسياً في فترة وجيزة، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها الأسباب الداخلية التي ترى ان المجتمع الجزائري ذو طبيعة تعددية، فالتعددية الحزبية ظهرت مع نشأة الحركات الوطنية بداية القرن العشرين، فمرحلة الأحادية الحزبية بينت وجود تيارات سياسية برزت في الساحة السياسية الذي أفرز تيارين إسلامي والآخر محافظ، بالإضافة إلى السلبيات التي عرفتها الأحادية الحزبية منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات، وهيمنة بيروقراطية في الإدارة وفي حزب جبهة التحرير الوطني – **حزب الشعب** – مما أدى إلى ظهور فجوة بين الحزب والشعب، وقد جسدت الممارسة

(*)بمقتضى المادة 40 والتي تخول الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي..

(74)ياسينربوح،المرجع السابق، ص 80.

(75)عبد المجيد جبار،التعددية الحزبية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، الجزائرية، العدد الرابع، أكتوبر 2003،ص 96.

السياسية بالزعامة السياسية، وظهور الديمقراطية في ممارسة التشريع والتنمية، ما أحدث قطيعة بين المشاريع والبرامج المعتمدة وبين التطبيق الفعلي لها[76].

ويعتبر العامل في دخول الجزائر إلى التعددية الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر منذ النص الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهوراً اقتصادياً، وهو ما اكتشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر وتمثلت أبرزها في النقاط التالية:

1- تراجع الناتج القومي الذي انخفض خلال سنة واحدة (1988) بمعدل 15 %، في حين كان معدل النمو السكاني يصل إلى 03% الأمر الذي يؤشر حالة تدهور في تلبية الرغبات للمواطنين[77].

2- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات، هذا ما يقابله تدني أسعار المحروقات، ما نتج عنه عجز في تلبية الرغبات مع زيادة عدد السكان.

وما يقابل الأسباب الداخلية هناك أسباب خارجية التي تجاوزت إطار الدولة، والتي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي وإقرار التعددية الحزبية والسياسية هو تزايد المديونية الخارجية بفعل نقص الموارد أي بنسبة 44.5% من الناتج القومي الإجمالي[78] ، والسبب الرئيسي هو تزايد المد الديمقراطي في المنطقة العربية واقترانه باعتماد التعددية الحزبية في عدة دول كمصر وتونس علاوة على المغرب ولبنان، وتأثير الجامعات الضاغطة الخارجية في التأثير على مراكز القرار في الجزائر.[79]

إن الأسباب الداخلية والخارجية ساهمت في التأثير على إقرار الأخذ بالتعددية الحزبية، وذلك في المواثيق الدولية، وينص من الدستور، وهذا ما أقره دستور 28 فيفري 1989 في مادته 40[80]، المادة 42 من دستور

(76)عمر صدوق،آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995،ص179.

(77)عملية التحول الديمقراطي في الجزائر: etudianetdz.com /Vb/19139-HTML.

(78)ياسين ربوح،المرجع السابق، ص 84.

(79)عمر صدوق،المرجع السابق، ص48.

(80)تنص مادة 40 في ثناياها: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".

نوفمبر 1996، لكن مع تغير الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة التعددية الحزبية.

كما أن حرية إنشاء الأحزاب السياسية منصوص عليها في المواثيق الدولية، منها الإعلان العلمي لحقوق الإنسان لسنة 1789، والذي صادقت عليه الجزائر عام 1963، وبالتالي الالتزام بأحكامه لا سيما المادة 20 منه "لكل شخص الحرية في الاشتراك في الجمعيات والتجمعات السلمية".

فحق إنشاء الأحزاب السياسيةضامنلمختلف هذه الحريات العامة، وقد تم تنظيمه أولاً بموجب القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي[81]، ثم تم تغييره بموجب أمر رقم 97-09، المؤرخ في 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[82]

ومن خلال هذا فإن تكون الأحزاب السياسية حق مكفول دستورياً في الجزائر من خلاله خرجت الجزائر من الأحادية ودخلت في ظل التعددية الحزبية، والتي تعد من الوسائل والآليات السياسية لتحقيق الديمقراطية عن طريق ضمان عدم الاستبداد ويمنع احتكار أي سلطة من أية جهة.

وقد خص المشروع الجزائري أحكام وجاب توفرها في التكوين وعمل حزب سياسي، فالمادة 42 من دستور 1996، والأمر 97-09 أوجبا لتأسيس حزب سياسي مجموعة من الشروط:

1- احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان.

2- توطيد الوحدة الوطنية.

3-تبني التعددية الحزبية.

4- احترام الطابع الديمقراطي الجمهوري للدولة.

(81)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 89-11 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 05 جويلية سنة 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، عدد27، 05 جويلية 1989،ص714.

(82)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1412 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، عدد12، 06 مارس 1997،ص30.

5- تحظر أي علاقة عضوية أو علاقة ولاء أو تبعية بين حزب سياسي ونقابة وجمعية أو أي منظمة مدنية أخرى مهما كانت طبيعتها.

إن نظام تعددية الحزبية يتميز بطالع التنافسية، هذا ما يعزز مفهوم الديمقراطية، والذي تستفيد منه كل الاحزاب في نشاطها السياسي، بحيث يكون هذا المفهوم هو الضامن لممارسة العمل الحزبي بكل حرية، وتشمل عدة وظائف:[83]

أ- تنظيم الرأي العام: وذلك من خلال تكوين اتجاهات سياسية متنوعة ومختلفة، وذلك تنظيم عملية الصراع السياسي عبر تنظيم الرأي العام في تيارات رئيسية.

ب- خلق نخب جديدة: وهو ما يقودنا إلى عملية التناوب على السلطة، لكي تتحقق هذه العملية وتأخذ بعدها في تجديد القيادة السياسية، ينبغي تكوين نخب جديدة وجيدة، وإفساح المجال امامها للوصول إلى الحكم.

ج- تحقيق التوازن السياسي: التوزان بين قوى وتيارات سياسية متنوعة يحول دون هيمنة تيار سياسي واحد، ويقف حاجزاً مانعاً في وجه التسلط[84].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد من الأحزاب، ويمكننا القول الأحزاب الفتية والناشئة التي خاضت تجربة المشاركة في الانتخابات 2012 سواء المحلية أو التشريعية، إلى البحث عن صيغة تستثمر فيها النتائج التي حققتها من هذه التجربة المحدودة في سوق الانتخابات بالجزائر.

تشير بعض المعطيات أن ما يقارب 40% من الأحزاب السياسية الجديدة التي أنشئت في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية والمحلية، قد حلت في مراحل متقدمة من المفاوضات بين شخصيات سياسية التي ابدت رغبتها في المشاركة في رئاسيات 2014، تتمحور هذه المفاوضات حول تحويل منتخبي هذه الأحزاب نحو

(83)مريس دوفارجيه، الأحزاب السياسية، بيروت، دار النهضة، ط02، 1977، ص، ص 389-421.

(84)بوناصر إبراهيم،نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية والتعددية الحزبية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص50.

هؤلاء المرشحين في هذا الموعد في انتظار مطالبة المنتخبين بضرورة الالتزام والانضباط الحزبي تجاه المرشح الذي اختار رئيس الحزب أن يدعمه، هذا ما يعطي الفرصة لهؤلاء المرشحين في دخول مفاوضات مع الشخصيات التي أبدت نيتها في المشاركة في هذا الموعد بحثاً عن طموحات سياسية تخدم مصالحهم الشخصية قبل أحزابهم[85].

الجدول رقم 03: جدول يتضمن الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر[86].

اسم الحزب	رئيس الحزب
حزب الجبهة الديمقراطية	سيد أحمد غزالي
حزب جبهة التغيير الوطني	عبد المجيد مناصرة
حزب العدالة والحرية	محمد السعيد
حزب العدالة والتنمية	عبد الله جاب الله
الاتحاد من أجل الجمهورية	عمارة بن يونس
حزب جبهة القوى الاشتراكية	عبد السلام علي راشدي
جبهة الجزائر الجديدة	جمال بن عبد السلام
حركة الوطنيين الأحرار	عبد العزيز غرمول
الجبهة الجزائرية من أجل العدالة الاجتماعية	خالد بونجمة

المصدر الأحزاب السياسية في الجزائر، منتدى النقاش السياسي:

http : //www.Djelfa.info/VB/Showthred.OP hp= 825208 ,

25/05/2015.

(85)خولة/(.)، أحزاب سياسية في الجزائر تضع منتخبيها في بورصة رئاسيات 2014:

http : / www .EL Raaed .com /ARA/Waten/361128 ;25/11/2013

(86)المصدر الأحزاب السياسية في الجزائر، منتدى النقاش السياسي:

http : //www.Djelfa.info/VB/Showthred.OP hp= 825208 , 25/05/2015.

المطلب الثالث: الخارطة الحزبية في الجزائر.

إن مفهوم ومضمون الخارطة الحزبية في الجزائر لم يحظى بدراسات علمية، إلا ما ندر من بعض البحوث والدراسات الجامعية المعاصرة على مستوى المعاهد وأقسام العلوم السياسية المتخصصة، باعتبارها موضوع حديث.

إن الخارطة الحزبية في الجزائر منذ بدأ التجربة الحزبية المتعددة، وذلك باعتبارها دولة حديثة العهد، قد تميز بكثافة عالية في مكوناته، حيث بلغ عدد الأحزاب في بداية الدخول إلى التعددية الحزبية إلى 60 حزباً، وذلك بعدما كان 31 حزباً سنة 1990، ليتحول إلى 52 حزب سنة 1991، ليصل في النهاية إلى 60 حزب سنة 1992، ومن خلاله سارعت مختلف التيارات والجماعات والأفراد إلى التكتل، حيث تم تشكيل ائتلافات ذات توجهات مختلفة، ومن خلاله تم تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي، وذلك من خلال الخطابات الرسمية، أو من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة والمجلس الشعبي الوطني، وكانت هذه الأخيرة هي البادرة الأولى لوجود تعددية حزبية في الجزائر.

وقد جاءت هذه نتيجة التسهيلات الممنوحة والمقدمة في شوط تكوين الأحزاب وفقاً لقانون رقم 89-11، المؤرخ في 05 جويلية 1989، إذا كان لكل 15 فرد أن يكونوا حزباً سياسياً، وقد ظل عدد الأحزاب في وتيرة متزايدة إلى أن صدر الأمر رقم 97- 09 المؤرخ في 06 مارس 1997، وذلك من خلال ما جاء في مواده 42و 43 على أن تجعل للأحزاب السياسية اسم وأساس وهدف طبقاً للأحكام العامة السالفة الذكر، بالإضافة إلى الامتثال لإجراءات تأسيس في أجل أقصاه سنة ابتداء من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وعلى هذا الأساس تم تقليص في عدد الأحزاب بالإضافة إلى دمج بعض هذه الأحزاب الصغيرة في أحزاب متوسطة إلى كبيرة، حيث تم من خلال هذا وضع هياكل تنظيمية لهذه الأحزاب، وسنأخذ بعض الأحزاب الذي تم وضع لها تنظيم. *

(*)ويقصد بالتنظيم الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المهام وتحديد الأدوار الرئيسية للعاملين، وبيان نظام تبادل المعلومات، وتحددي آليات التنسيق وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة، والعاملين فيها.

الشكل رقم01، ويوضح الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم[88]

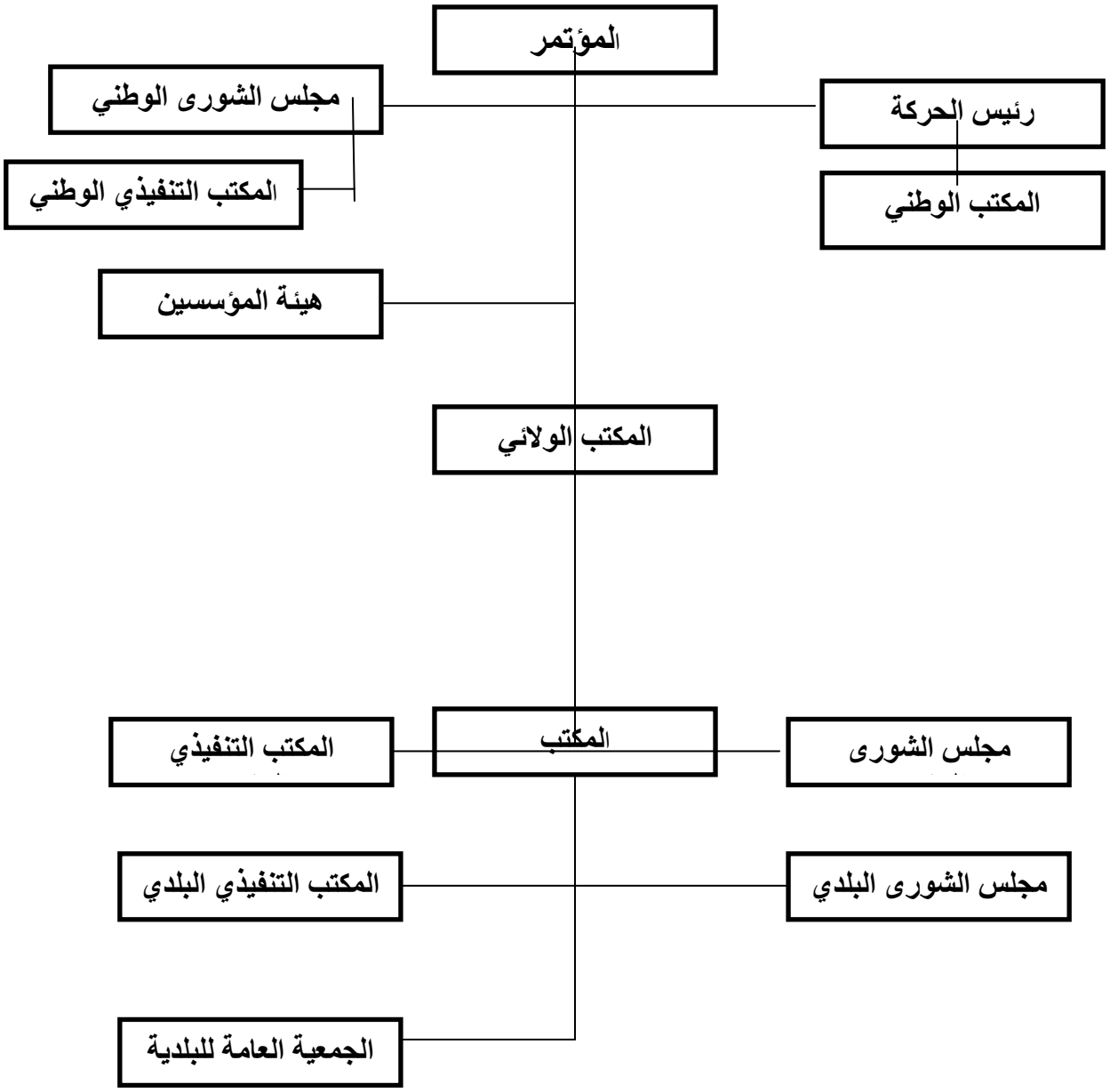

المصدر : حركة مجتمع السلم، وثيقة القانون الأساسي للحركة:

http : //www.HAms.Algeria.net

(88)المصدر : حركة مجتمع السلم، وثيقة القانون الأساسي للحركة:

http : //www.HAms.Algeria.net

الشكل رقم02، ويوضح الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم[89]

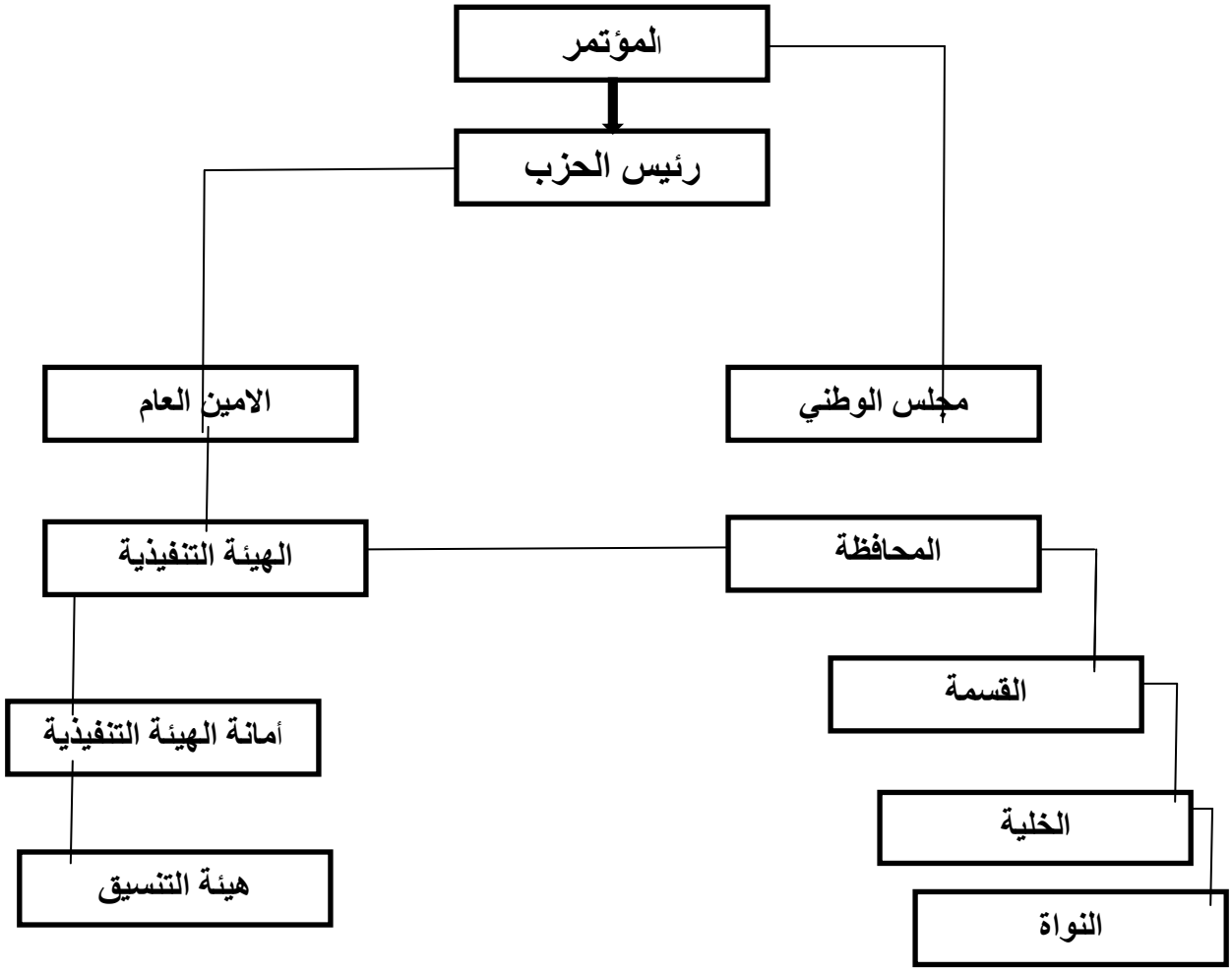

[89]: المصدر : حزب جبهة التحرير الوطني، وثيقتي القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب:

http : //www.PFLN.D

الشكل رقم (**03**) : يبين الهيكل التنظيمي للحزم جبهة القوى الإشتراكية[90]

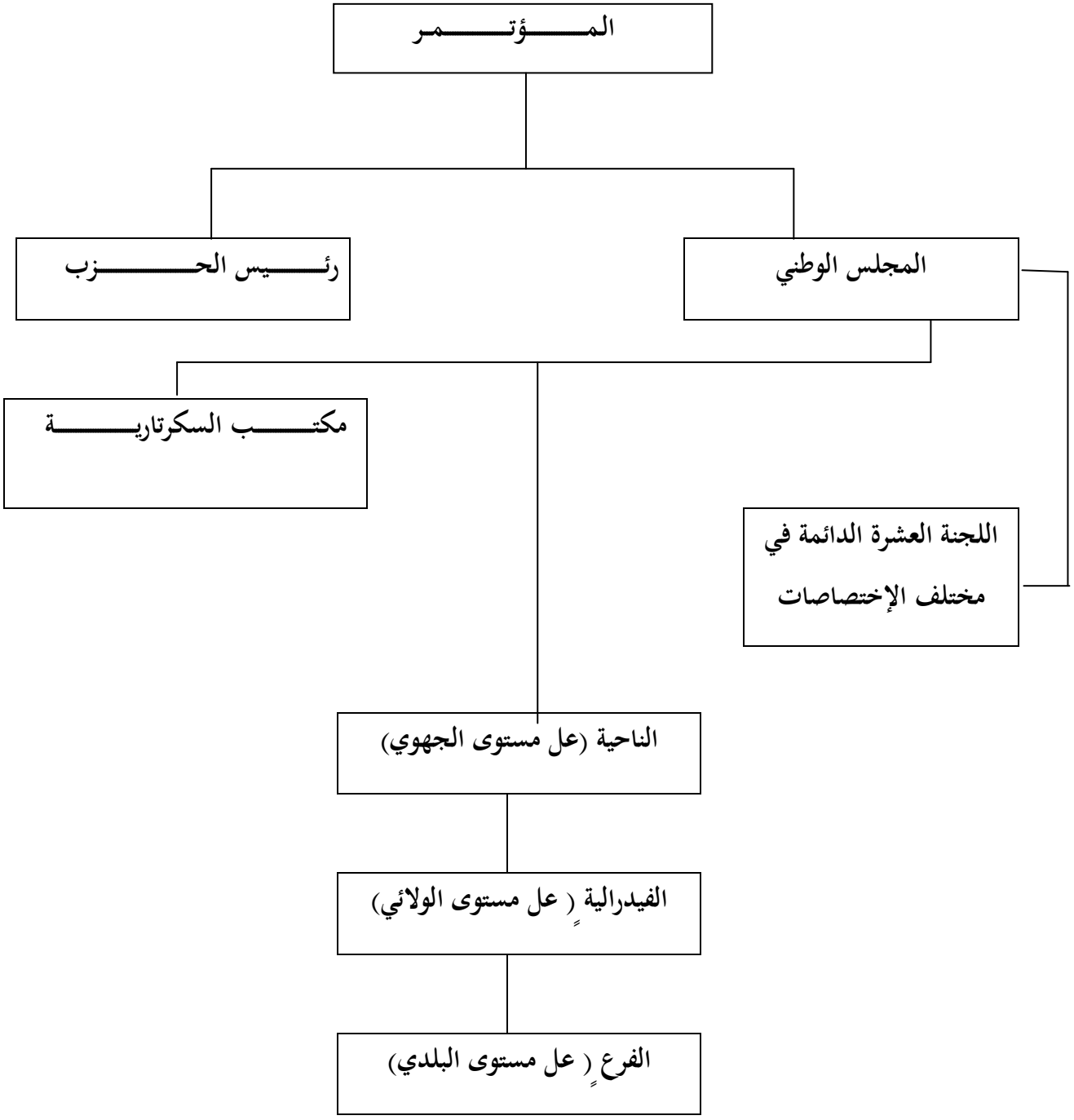

[90]: حزب جبهة القوى الإشتراكية "وثيقة القانون الأساسي للحزب"

.http=//www.ffs-dz.com

وقد خص المشرع الجزائري وجود تعديلات للقانون الأساسي للحزب السياسي وهذا ما ينص عليه المادة (36) من قانون الأحزاب السياسية وبعد سكوت الوزير المكلف بالداخلية بعد انقضاء الأجل وهو ثلاثون يوما بمثابة قبول التغيرات الحاصلة.

ينضم الحزب على أن تتم إدارة وقيادة الأحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزيا ومحليا على أسس ديمقراطية قائمة على قواعد الاختيارالح للمنخرطين ([91]) ويمكن للحزب ربط علاقات مع أحزاب سياسية أجنبية غير أنه ليمكن ربط علاقات تعاون مع حزب سياسي أجنبي على أسس تعارض وإحكام الدستور ما يستدعي مشاركة أحزاب أجنبية إلى مساهمتها في تسيير أمور البلاد وكما هو معروف فالأحزاب طبيعتها هدفها الأساسي الوصول إلى السلطة والحكم وهذا مع مبادئ الدستور الجزائري .

وقد كشف العدد الأخير للجريدة الرسمية الجزائرية يوم الثلاثاء عن اعتماد الحكومة بشكل رسمي04 أحزاب سياسية جديدة ليقترب عدد الأحزاب المعتمدة بصورة قانونية من60 حزبا، وقد تضمن هذا العدد اعتماد حزب النصر الوطني ،وحزب منير الجزائر الغد,والحركة الوطنية للعمال الجزائريين ، وحزب البديل للتغيير.

ويصل عددا لأحزاب السياسية الجديدة المعتمدة صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب في 2012 نحو 35 حزب، ويفوق إجمالي عدد الأحزاب المعتمدة في الجزائر إلي 56 حزبا.

وكان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منع إنشاء أحزاب جديدة منذ بداية الحكم عام 1999،واستمر المنع**12**عاما إلي أن جاءت موجة الثورات العربية التي عجلت بالإصلاحات السياسية في البلاد،حيث أقر عبد العزيز بوتفليقة إصلاحات في أفريل 2011 من بينها اعتماد أحزاب سياسية جديدة .([92])

[91]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:قانون رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية ' الجريدة الرسمية العدد02.الصادرة بتاريخ 15يناير سنة 2012.ص 14

[92]:كينت جاند الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية إقرار قانون الأحزاب ،الترجمة ناتالي سليمان،المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروة لبنان،طبع في لبنان بتاريخ: 2006.06.19 ، ص05.

يتواجد الآن في الساحة السياسية ما يقارب 30 حزبا،بعد ظهور أحزاب جديدة كحرة الإصلاح الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية ، وفى آخر انتخابات برلمانية بتاريخ 13ماي **2007** والمحلية بتاريخ **29** نوفمبر **2007** شارك مايقرب24حزبا [93] ، بحيث لكل هذه الأحزاب قوانين مبنية على قوانين الدولة ،تحدد وضع الأحزاب السياسية القانوني ،وتعين مقومات العضوية الحزبية والشروط المحددة للأحزاب لتنظيم نفسها وحملاتها ولإدارة أموالها وفي الشكل التالي العلاقات القائمة بين مجموعات القوانين للأحزاب السياسية.

الشكل العام(**04**) نماذج مختارة من أنماط تنظيم الأحزاب والتوجهات التنظيمية.

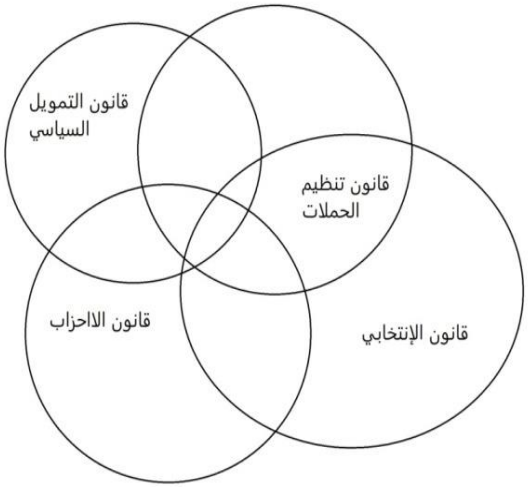

المصدر: كينت جاندا، الاحزاب السياسية ولديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية–اقرار قاون الأحزاب الترجمة– ناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت: لبنان، طبع في لبنان بتاريخ 2006/06/19، ص 05.

[93]: على زغدود الأحزاب السياسية في الدول الغربية ، الجزائرية : متيجة للجزائر2007،ص70

والملاحظة هنا أن هناك علاقة متداخلة بين القانون الانتخابي وقانون الأحزاب ذالك أن جزء من قوانين الدولة متعلقة بالأحزاب السياسية وهو مصدر لبعض قوانين الدولة التي تراعي الانتخابات ، أما قانون تنظيم الحملات فهي مجموعة النصوص غايتها يتم تناولها بمنأي عن القانون الاجتماعي ،أما فيما يخص قانون التمويل السياسي فيتمثل مجموعة القوانين المتعلقة بجمع الأموال واتفاقها في العمل السياسي [94]

– قد تختلف التصنيفات للأحزاب وذلك حسب تعدد تسمياتها وخاصة من حيث الإيديولوجية التي تتبناها سواء كانت أحزاب إسلامية أو أحزاب وطنية أو حتى أحزاب علمانية أو كما يسميها البعض بالأحزاب الديمقراطية.

[94]: كينت جاندا، الاحزاب السياسية ولديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية–اقرار قاون الأحزاب الترجمة–ناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت: لبنان، طبع في لبنان بتاريخ 2006/06/19، ص 05.

المبحث الثاني : التنمية السياسية في الجزائر

تعتبر التنمية السياسية تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي وبالارتفاع بدرجةه على امتصاص واستيعاب الأنماط المتنوعة والمتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المتغيرات التي قد تصدر عنه .

المطلب الأول: مظاهر التنمية السياسية في الجزائر

أولا : دعم الحكم الراشد

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع، مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح، والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات .

إن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا، وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية السياسية، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية السياسية من خلال المرتكزات التالية :

- ✓ ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة .
- ✓ احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة .
- ✓ احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء، وتحديد معايير المحاكمات العادلة، وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون .
- ✓ التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة، والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها، وتفعيل دورها في الحياة العامة .

ويتم تمكين العلاقة بين الحكم الرشيد ومفهوم التنمية السياسية على الدولة أن تقوم بالتنمية وترسيخ الحكم الراشد أو الحكم السليم في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات، مما يترك هذا أثر ايجابي في العديد من شؤون الحياة وخاصة المتعلقة بالتنمية السياسية [95]

بعد التحولات الكبرى التي شهدها النظام السياسي والاقتصادي العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين ،أخذت عدة منظمات ومؤسسات عالمية تهتم بمجال التنمية، على الربط بين نجاح في تحقيق التنمية السياسية ونوعية الحكم وفاعليته، حيث أن أسلوب الحكم الرشيد له تأثير كبير في التنمية

ثانيا : ارتفاع المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية هي شرط مسبق لإقامة حكومة مسؤولة وشرعية، في أحد أشكال الممارسة السياسية التي تتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للجماهير، وذلك من خلال إعطاء حق للمواطن في أن يراقب القرارات والسياسات العامة سواء بالتقويم أو الضبط عقب صدورها من جانب الحاكم .

إن التأثير الايجابي في صناعة القرار السياسي على المستويين التشريعي والتنفيذي مع التوجه إلى تعزيز كفة الأطراف المعتدلة داخل الحية السياسية واحتواء أي مواقف سلبية .

إن المشاركة السياسية تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية بالعمل السياسي والاندماج السيكولوجي في العملية السياسية، وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم مت أن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية، أي أن تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها، وتعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية، حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الجماهير في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك :

[95]: . univ – se tif . dz /coursenligne /droitpolique/co ,http://cte

- رفع درجة الوعي السياسي من خلال القضاء على الأمية والتخلف .
- حرية وسائل الإعلام .
- حرية الرأي والتعبير .
- تقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات المصالح وجماعات الضغط والهيئات في الدولة كمؤسسات المجتمع المدني، اعتبارها أداة مهمة من أدوات لمراقبة أعمال الحكومة .

تحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع وبناء المؤسسات القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، هذا ما يمكن من وجود مشاركة من قبل الجماهير . ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحريات للتنظيمات الحزبية والشعبية، وحتى المجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي، وكذلك في قدرة استيعاب الصفوة الحاكمة على أن السلطة السياسية ليست حكرا عليها بل لابد من إشراك الجميع قصد النهوض بعملية التنمية السياسية

ثالثا : التداول السلمي على السلطة

إن المقصود بالتداول السلمي على السلطة هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفا، وبهذا لا يتغير اسم الدولة .

إن مبدأ التداول السلمي على السلطة من فبل الأحزاب والحركات السياسية يعتبر من أبرز آليات ممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية، ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة، من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة، وهذا يعني أن السلطة

السياسية لم يعد حكرا على أحد ولحساب حزب معين، وبمبدأ التداول السلمي القائم على المنافسة ما بين القوى السياسية .[96]

وهناك من يربطه بالحكم الراشد والتنمية السياسية المتفق مع دولة الحق والقانون والرشادة في صنع واتخاذ القرارات على المستويات والابتعاد عن تركيز السلطة في يد مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية ورقابة المسوؤلين والالتزام بتكافؤ الفرص في توزيع الخدمات وتوسيع دائرة المشاركة .

رابعا : الاستقرار السياسي

تسعى مختلف الأنظمة السياسية إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحسين صورتها أمام الرأي العام الداخلي عبر تبني سياسات وخطط وبرامج تلبي تطلعات وانشغالات المواطنين مما تنشأ عنه علاقة رضا بين هاته الأنظمة وهؤلاء المواطنون الأمر الذي يؤدي الى اكتساب هذه الأنظمة للشرعية السياسية، لأن هاته الأخيرة تعبر عن رضا الشعب عن النظام السياسي، أما من الجهة الثانية والمتعلقة بشرعية المؤسسات فتعني الطريقة التي تشكلت بها هذه المؤسسات، فيمكن أ يتشكل عبر انقلاب أو انتخابات مزورة، وهذا ما يؤدي إلى حالة عدم الرضا ومن ثم حالة عدم الاستقرار، ويعتبر الاستقرار السياسي أيضا أحد متطلبات الشرعية فهو يسمح بتنظيم الانتخابات التي تعتبر أحد أدوات تحقيق الشرعية، فإذا كانت هناك حالة عدم الاستقرار كوجود اغتيالات، كاغتيال أحد المرشحين للانتخابات، فان هذا سيؤدي إلى تعطيل العملية الانتخابية، وبالتالي تعطيل الشرعية.[97]

نلاحظ كذلك أغلب الأنظمة تقوم باحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف، إلا في أضيق نطاق لتحقيق الاستقرار السياسي ودعما لشرعيتها وفعاليته.[98]

---

96 : غسان أبو الحسن، التنمية السياسية " بحوث عملية :، مجلة الابتسامةhttp://www.ibesamb.om/showthrad-t63565.htm

97 :مرزود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر "1989- 2010 "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 – 2012، ص 14 .

98 :حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، كلية القانون، جامعة كربلاء ،ص1و2 http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.himl.

المطلب الثاني : طبيعة النظام السياسي الجزائري

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989 كبلد مسير من طرف الحزب الواحد، وهو جبهة التحرير الوطني، التي اكتسبت الشرعية من خلال الحرب التحريرية، حيث كان منظما لكل من دستور 1963 و1979، واعتمدت التعددية على أثر المظاهرات التي شهدتها الجزائر في 1988، وتم على اثرها صياغة دستور جديد عام 1989 والذي نقح في عام 1996 من أهم المبادئه الديمقراطية والتعددية السياسية والانتخابات .

– يصف العديد من المحليين النظام الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال باعتباره نوعا من الأنظمة الشعبوية التي عرفتها أغلبية دول العالم الثالث، حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال نظام اشتراكي قائم على الحزب الواحد المحتكر للسلطة، غير أن ما حدث في أكتوبر 1988 أدى الى عكس ذلك، حيث أصبح النظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والتنافس السياسي السلمي على السلطة المحتكرة من طرف الحزب الواحد .

– إن ظل المشهد السياسي الجزائري متميز بشخصنة السلطة واحتكارها من طرف الحزب الواحد واستحواذه على السلطة السياسة إلى غاية أكتوبر 1988 ،و كان نتائجه خنق الحريات منذ البداية كان بإمكاننا اللجوء إلى تبني نظام بمؤسسات جديدة وقيامه على قاعدة مختلفة، وتبنيه لمواقف مغايرة كالتعددية السياسية والفصل بين السلطات وحرية الإعلام ...، لا يكون إلا عقب السياسة التي كانت تحكمه، إضافة إلى الضغوطات الداخلية التي تكون من صنع النظام القائم، ونتيجة للأزمات التي واجهها النظام السياسي الجزائري [99]

وجهت انتقادات للحزب والحكومة بسب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع

1:مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص : تنظيم سياسي واداري، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012- 2013، ص 16

تميز رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بجاذبية خاصة، حيث فتحت المجال أمامه، حيث أصبح ينفرد بميزات خاصة جعلته في مركز الصدارة .

- بدأ النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة تكسبه شرعية دستورية وسياسية مقبولة ولحفظ مكانته من جهة أخرى، ومن مهامه خلق توازن سياسي ما بين النخب .

- تميز النظام السياسي الجزائري بهيمنة المؤسسة العسكرية التي تسيطر على الحياة السياسية رغم تحول النظام، إلا أن الجيش بقي هو المسيطر على زمام الأمور باعتباره صاحب السلطة الحقيقية، فالعلاقة بين السلطة والجيش علاقة متزامنة بحكم التاريخ، اذ مثل الجيش إبان الثورة الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال لم ينسحب من الساحة السياسية وخاصة في فترة 1965-1976 والتي تميز فيها النظام السياسي بحكم دون البرلمان .

- فمنذ مجيء الرئيس الحالي، أي منذ فترة أفريل 1999 حدث تطور من حيث العلاقة بين الرئيس والجيش، حيث بدأت المؤسسة العسكرية تتخلى عن الدور السياسي الذي كانت تمارسه، وقد يعود السبب إلى الوضع الصعب الذي وجد الجيش الجزائري نفسه فيه على الصعيد الوطني والولي نتيجة لإيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992، أما السبب الثاني فيعود للجهد المبذول قبل الرئيس للحفاظ باستقلاله عن الجيش، حيث أصبح دور الجيش يتمثل في الدفاع عن الطابع الجمهوري للدولة باحتفاظه بحق التدخل في حال اختلاف الأحزاب السياسية بالدستور، حيث أعلنت المؤسسات العسكرية بلسان قادتها أنها لن تتدخل في الانتخابات .

- و لعل أهم ما يمكن قوله على النظام السياسي الجزائري أنه مازال سائرا في مرحلة التحول نحو الديمقراطية على الرغم من العناصر الديمقراطية الشكلية، إلا أنه في المقابل هناك بعض السمات غير الديمقراطية والتسلطية مازالت تطفو على السطح . [100]

[100]: زينب بلبل، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

المطلب الثالث : المشاركة السياسية في الجزائر

تعرف المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي .

نجد المشاركة السياسية في الجزائر تنطلق من هرم السلطة، باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، لذلك يعتبر التصور السائد للمشاركة أقرب لمفهوم التعبئة باعتباره مبدأ سياسي وكإجراء نظامي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية .

إن الجزائر تفتقر إلى الثوابت والمراجع التاريخية والثقافية وتتعايش فيها مجموعات دون تمازج فعلي .

إن قوة ثقل الخطاب وصدمة الواقع تضع ضوابط قاسية أمام إمكانية بروز المعارضة، هذا لا يعني عدم وجود أفكار للمعارضة، لكنها تفتقد إلى القدرة على منافسة الخطاب الرسمي ,، لهذا تكتفي المعارضة بتوجيه النقد إلى ممارسة القيادة .

وبهذا لا يضمن الوحدة الداخلية للنخب، ومن خلال هذا لا يكون مؤمنا ضد الضغوطات الاجتماعية، ذلك أن فاعلية هذا يقتضي وجود قنوات شرعية للتأسيس، هذا ما يجعل وجود تنظيم حزبي قادر على التصرف كالمؤسسات الفعلية [101]

تتوقف مشاركة المرء في الحياة السياسية جزئي على طبيعة وحجم ونوع المؤتمرات السياسية التي يتعرض لها، غير أن مجرد التعرض للمؤثر أو المنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما أيضا لابد أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي.

[101]: طيفوري رحماني بوزينة أحمد , بنية الأحزاب السياسية في الجزائر " دراسة حلة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية شلف " , رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي , جامعة الجزائر ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , قسم علم الاجتماع , 2006 -2007 , ص , ص 109 , 108

ولعل كثرة استخدام مصطلح المشاركة السياسية في المسار الانتخابي، وكان بداية الجدل حول الاستحقاق الانتخابي لعام 2009 من خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه يوم 29 سبتمبر 2008، في افتتاح السنة القضائية وأعلن فيه عن القيام بإجراء تعديلات ودستورية نعتها بالجزئية والمحدودة، وأهم ما في هذه التعديلات هو تغيير المادة 74 التي تمنع رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدتين متتاليتين .

لقد اعتبر بعض الفاعلين السياسيين والإعلاميين والمثقفين الجزائريين أن المشاركة السياسية تبرز وبصفة كبيرة في الحملات الانتخابية التي من خلالها يدلي الشعب برغبته باختيار مرشحه ، ويمكن وصف المشاركة السياسية وخاصة في المسار الانتخابي لسنة 2009، وذلك ما أعلنت عنه وزارة الداخلية النتائج كالأتي :

نسبة المشاركة الكلية بلغت 74.54%

لكن كان أكثر من مليون صوت ملغى من 14 مليون أصوات معبر عنها .

- لقد كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في انتخابات 2009 في تصويت على المرشحين كالتالي :

1- عبد العزيز بوتفليقة 90.24% أي أكثر من 12 مليون صوت .

2- لويزة حنون : 04.22 % .

3- موسى تواتي :2.32%

4- جهيد يونسي : 1.37%

5- علي فوزي رباعين : 00.93%

6- محمد سعيد : 00.92%

شهدت الجزائر أزمة المشاركة السياسية الناتجة عن أزمة التنمية السياسية بفعل جماعات جديدة أخذت على عاتقها المطالبة بإشراكها في الحكم بسب عدم استجابة الجماعات الحاكمة إلى مطالب القوى الصاعدة، وقد بلغت نسبة المشاركة السياسة في انتخابات 2014 نسبة 51.07 %، والتي شارك فيها حوالي 22 مليون ناخب جزائري (102)

ومن خلال هذا المشاركة في أسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وبالتالي مراقبة القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها عن الحاكم، وهذا يؤكد إلزامية وأهمية وجود الشعور الديمقراطي .

وعلى هذا الأساس فالمشاركة السياسية هي الفعل الإرادي الواعي للفرد الذي يستهدف في النهاية التأثير على صنع القرار السياسي .

و لكن ومع هذا تعاني الجزائر من أزمة المشاركة السياسية وذلك راجع لعدة أسباب:

1- تزايد أعداد عدم المهتمين بالشأن السياسي كعنوان للشأن العام مقابل انحسار فئة المشاركين، وطغيان عنصر الشباب الذي واكب الى حد بعيد الثورة التكنولوجية أو الإعلامية .

2- تزييف المشاركة، حيث تصبح غير نابعة من اهتمام المواطن ورغبته في التأثير على القرارات العامة، بل يتحول الأمر إلى نوع من التعبئة التي تتخذ كوسيلة لدعم شرعية [103] .

3- غياب الثقافة السياسية في الوسط الاجتماعي الجزائري، كما أن هناك بنى ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية ثابتة ومستقرة ما جعلت الجزائر في حالة تنظيم، بالإضافة إلى قمع الحريات الداخلية من طرف السلطات العمومية .

102:الانتخابات الرئاسية الجزائرية / http://www.2014IAR.WIKIBEDIA ,ORG /WIKI

1 :لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة " دراسة في تحليل مضمون صحفيتي الخبر والشروق اليومي "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص : صحافة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2009، ص ، ص، 95

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني :

إن دراسة واقع الأحزاب السياسية ومظاهر التنمية السياسية في الجزائر سمح باستخراج النتائج التالية :

إن التعددية الحزبية في الجزائر تقوم على عاملين، أحدهما تاريخي متمثل في الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير، والثاني واقعي يتمثل في التنظيمات الحزبية التي عارضت النظام في السر، ثم أعلنت عن نفسها بعد دستور 1989، وعليه بالتعددية الحزبية في الجزائر مرت بثلاث مراحل، مرحلة نشأت الحركة الوطنية وتطورها، ثم مرحلة الأحادية الحزبية، ثم مرحلة التعددية الحزبية بعد دستور 1989 .

إن تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر، في ظل قانون رقم 12-04، يمتاز بكثرة الشروط الموضوعية بعضها عامة التي تتناقض مع طبيعة الحزب، ولا تخرج عن الأهداف الأساسية، والتي أجمعت معظم قوانين العالم الديمقراطي على اعتمادها، لما في ذلك من حماية للدولة من جهة، وللديمقراطية كنظام يضبط المنافسة السليمة بين مختلف الأحزاب من جهة أخرى .

إن الخريطة الحزبية في الجزائر تتكون من ثلاث تيارات أساسية، أحزاب التيار الوطن بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وأحزاب التيار الإسلامي على رأسها حركة مجتمع السلم، وأحزاب التيار العلماني بزعامة التجمع الديمقراطي الوطني .

تتحقق مظاهر التنمية السياسية في الجزائر راجع إلى عدة مستويات، ارتفاع المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وتعزيز الحكم الراشد باعتباره ضروري لإتمام عملية التنمية السياسية.

للنظامي السياسي دور في كسب شرعية دستورية وسياسية مقبولة لحفظ مكانته، وخلق توازن سياسي بين النخب، بعدما كان يتميز بهيمنة المؤسسة العسكرية التي تسيطر على الحياة السياسية .

الفصل الثالث

مكانة الأحزاب في عملية التنمية السياسية بالجزائر

تمهيد:

تعتبر دول العالم الثالث من الدول الحديثة العهد، تسعى إلى تحقيق التنمية خاصة فيما يخص تحقيق التنمية السياسية من خلال ما تقدمه مجموعة البرامج والمتمثلة في الأحزاب السياسية التي ترتبط بغايات ومثل سياسية عديدة لكنها وفي أثناء سيرها في تعزيز هذه القيم تتعرض لعدة انتكاسات تتمثل أساسا في أزمة المشاركة السياسية، وأزمة الشرعية وعلى أزمة الهوية، ولكنها في المقابل تسعى جاهدة إلى تجاوز هذه الأزمات مستعملة عدة طرق وأبيات باعتبار الأحزاب السياسية ذات قوة حاسمة ومن أهم أدوات التحديث في المجال السياسي، وعليه فا الأحزاب السياسية لها تأثير في تنمية سياسة البلاد من خلال مساهمتها في تحقيق المشاركة السياسية ودعم الشرعية والقضاء على أزمة الهوية.

المبحث الأول : مساهمة الأحزاب في عملية المشاركة السياسية.

– في بادئ الأمر تعتبر أزمة المشاركة السياسية عدم تقبل المواطنين للمحكومين بنظام سياسي، أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي ن أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله للحكم واتخاذ القرارات، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوفر مؤسسات معنية يمكن أن تستوعب القوة الراغبة في تلك المشاركة [104].

– وعليه تلعب الأحزاب السياسية دور هام في تفصيل وتعزيز مفهوم المشاركة السياسية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وذلك من خلال إشراك المواطنين في الحياة السياسية، بحيث يكون للفرد الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة للمجتمع والسعي من أجل تحقيقها، بحيث تكون هذه المشاركة السياسية من خلال ممارسة نشاطات سياسية مثل الترشح للانتخابات أو تقلد مناصب سياسية.

– وتشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة والجانب السياسي خاصة ما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والقدرات المادية والفكرية والبشرية والتنظيمية التي تنجر عن عملية التعبئة الاجتماعية [105]

والجدير بالذكر فالأحزاب السياسية تساهم وبشكل فعال في عملية المشاركة السياسية من خلال المشاركة في السلطة وذلك من خلال المشاركة في تشكيل البرلمان أو التمثيل في البرلمان، في حتي المشاركة في المجالس المحلية سواء كان ذلك بأخذ منصب في الولاية او الهيئات اللامركزية كالبلدية مثلا، لكن ما يميز هذه الأخيرة –الأحزاب السياسية، هو سعيها للوصول إلى السلطة بحيث شارك في السلطة من خلال السلطة التشريعية وذلك بالتمثيل في البرلمان بغرفتيه –

[104]: عنادا بووندى، "التنمية السياسية ود ور الاحزاب السياسية، الحوار المتمدن، العد د 2755 -2009 / 08/ 31 ص2

[105]: عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي" البنية والأهداف"، الجزء الثاني، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص74-75.

المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة – والسلطة التنفيذية، حيث تترسم ملامح مؤسسة هذه المشاركة في الحقل السياسي الجزائري وخاصة فيما يتعلق ب: [106].

1- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسسية سياسية.

2- نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات .

تتمتع الأحزاب بصلاحيات واسعة وذلك من خلال مشاركتها في السلطة التنفيذية، باعتبارها الجهة المكلفة بتنفيذ القوانين والمحافظة على استمرارية الموقف العام ([107]). وتتجسد في رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة *، ويتولى مرشح الحزب منصب رئيس الجمهورية إذا تحصل على نسبة 05% +1 من الأصوات المعبر عنها في أولى الانتخابات الرئاسية، أو تحصل على أغلبية الأصوات في الدور الثاني الذي يجري بين المرشحين اللذين حازا على أكبر نسبتين إذا لم ينل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول، هذا ما نصت عليه المادة 156 من الأمر رقم 97- 09..([108])

- لكن تعتبر تجربة التعددية في انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر أثبتت فشل الأحزاب في تولي منصب رئيس الجمهورية ويعتبر هنا أن مصدره إما الشرعية الثورية او الجيش، كما نلاحظه في الرؤساء فنجد أحمد بن بله ذا شخصية ثورية وهذا ما يعكس شخصية هواري بومدين الذي هو عسكري كما هو

---

[106]: هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودور في التنمية السياسية بالجزائر(1998 1999)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مارس 2006، ص 114.

[107]: ثروة بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة، 1992، ص 19

*بعد التعديل الدستور الذي صدر سنة 2008 أصبح رئيس الحكومة هو الوزير الأول .

[108]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 09.97مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل06 مارس 1997 يتضمن قانون العضوي الجريد، العد د 12 الصادرة بتاريخ 06 مارس المتعلق بالانتخابات سنة 1997، ص03.

الحال بالنسبة ل شاذلي بن جديد وعلي كافي واليامين زروال أما بالنسبة لمحمد بوضياف والرئيس الحالي عبد العزيز بو تفليقة الذين يمثلون صفة وشخصية ثورية.

إذا كانت مشاركة الأحزاب حد محدودة في تولي رئاسة الجمهورية وتقتصر على الترشح والمشاركة في الانتخابات دون الفوز برئيس الجمهورية فهي على عكس ذلك فهي تتمتع بامتيازات في استلامها للحقائب الوزارية وتوليها لرئاسة الحكومة، نظرا للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية جعلت من صلاحيات رئيس الحكومة –الوزير الأول –تتقلص وتنحصر في الأمور التقنية والاقتصادية والاجتماعية وليس السياسية ([109]) .

إن للوزير الأول دور هام في ممارسة سياسة المشاركة، لما لديه من آليات تنفيذ وممارسة صلاحيات التنفيذ وهو ما لا يسمح للعديد من المواقع التي تسمح بالمشاركة كالبرلمان بغر فتيه .

ومن المميزات التي من خلالها يمكن إبراز دور ومساهمة الأحزاب في عملية المشاركة السياسية هو تأسيس أول حكومة ائتلافية بقيادة أحمد أويحي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 -01 المؤرخ في 05 يناير 1996 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

لكن ومع هذا كله نجد أن سمة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية متوسطة الى ضعيفة لأسباب عديدة منها :

- ❖ أولا: يأس الجماهير الشعبية من قدرة الأحزاب من قدرة الأحزاب السياسية في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما الأحزاب إلا أجهزة للتسلق نحو المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة .
- ❖ ثانيا : عجز الأحزاب السياسية عن صناعة الرجل السياسي النزيه الذي تستهدي له الجماهير بالإخلاص والوفاء والنزاهة .

[109]: ناجي عبد النور أثر التعددية بين السلطات في الجزائر http ://nadji abd anour–maktoobbloy .com''

❖ ثالثا : إخفاق الحزب في الاضطلاع بوصيفتها في التعبير عن المصالح العامة وتجميعها وترجمتها إلى سياسات وبرامج التي من خلالها تلبية احتياجات المواطنين .

❖ رابعا : شعور قطاع وفئة كبيرة من المواطنين الجزائريين بالخيانة، وذلك على مستوى الانتخابات التي هي قي الغالب مزورة والأمر فيها مشكوك .[110]

-هذا ولضعف الأحزاب في دفع المواطن للمشاركة السياسية . فقد أشارت بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة الفئة الواعية أو ذات الوعي السياسي مثل الطلبة والعمال والبطالين إلى المشاركة من خلال بعض الأساليب غير التقليدية كالتظاهرات والإضرابات والاعتصامات، بهدف توصيل مطالبها للحكومة وذلك بإعلان الرفض لقرارات اتخذتها الحكومة، ونجد هنا جهات مختصة مثل منضمات المجتمع المدني التي لها تأثير ور دود أفعال الى ما ترمي الحكومة أن تفعله في الشأن الداخلي، هذا ما يدفع إلى تنمية البلاد سياسيا حيث لا تقتضي أن تكون مشاركة سياسية فعالة إذ لم يتسم النظام بالشرعية -فكيف تساهم الأحزاب في دعم الشرعية؟.

[110]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96-01مؤرخ في14 شعبان عام1416 الموافق ل05 يناير سنة1996، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة الجريدة الرسمية، العدد الأول الصادرة بتاريخ: يناير07 سنه1996، ص06

المبحث الثاني: " مساهمة الأحزاب السياسية في دعم الشرعية "

إن موضوع الشرعية هو مدى قبول الأغلبية العظمى من المحكومين للحاكم في من يحكم ويمارس السلطة –والشرعية هي قدرة النظام السياسي على توطيد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية هي الأكثر ملائمة لذلك المجتمع[111]

ومن هنا تبقى الشرعية عملية ذات ديناميكية تطويرية متدرجة أي قابلة للنمو وللتضاؤل فكثيرة هي النخب الحاكمة التي تستولي على السلطة تكون عديمة للشرعية ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها بأن تحكم.

و العكس صحيح فقد يكتسب نظام شرعيته ولكنه بمرور الوقت تضمحل هذه الشرعية ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة –بصرف النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة– أن تكرس شرعيتها ان بدئت بمثل هذه الشرعية، أو أن تؤسس شرعيتها إن كانت قد بدأت من دونها [112]. وعليه فأزمة الشرعية هي تغيير في هيكل الحكومة وذلك التغيير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها .

ومن هنا تدخل الأحزاب السياسية التي تمثل عهد الديمقراطية غالبا ما تتمثل في حكم الشعب والحكم الديمقراطي الذي يخالف الأنظمة الأوليغارشية والأنظمة الشمولية التسلطية أياً كان التطبيق الفعلي لتلك الشعارات .

–إن الأحزاب السياسية أداة هامة في توطيد أركان السلطة لأنها أكثر مرونة من الجيش، وعلى هذا الأساس لعبت الأحزاب دورا أساسيا في دعم شرعية النظام السياسي مع تولي الرئيس الثالث للجمهورية الجزائرية اليامين زروال وبرنامجه الخاص باستقرار الوضع السياسي برز دور الأحزاب . في محاولة تحديد شرعية نظام الدولة، خاصة وأن الجزائر دخلت في أزمة شرعية حقيقية ف فترة 1992 –1995، حيث كان هناك فرعا مؤسساتيا في

[111]: ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر، ص 166.

[112]: تامر كامل محمد الخزرجي، إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد251، يناير2000، ص112

منصب رئس الجمهورية حيث دخلت بهذا في دوامة من الضعف والإرهاب، ومن هنا وضعت الأحزاب السياسية بصمت في محاولة تجديد الشرعية من خلال التكيف مع القانون الجديد الخاص بالأحزاب (الأمر رقم 97-09) وإلقاء المرجعيات الإسلامية واللغوية والجهوية كحركة المجتمع الإسلامي التي أصبحت بعنوان حركت مجتمع السلم.

إن الأحزاب السياسية ومن خلال مساهمتها في رسم السياسات وبرامج الحكومة تكون وبدور فعال قد ساهمت في دعم شريعة السلطة، فمثلا قانون الوئام المدني سنة 1999 والسلم والمصالحة الوطنية سنة 2005 قد شهدا صدى واسع من خلال ما قامت بيه الأحزاب من اجتماعات وحملات تحسيسية في كل الولايات للتعريف بهذين القانونين داعيين الجماهير الشعبية للحضور يوم الاستفتاء للإدلاء بالأصوات .

إن الشرعية لا ترتبط بالثورة وقادته بل بالدستور الذي يجب ان يكون ترجمة لتوجيهات وتوجهات المجتمع كما ترتبط بصناديق الاقتراع التي تعبر عن إخلاص إرادة الشعب في اختيار الحاكم دون شخص آخر أو حزب دون الآخر، وعليه فالشرعية الدستورية هي.

- ❖ أولا :العنصر الدستوري : ومضمونه أن السلطة الشرعية لأنها تقوم على مبدأ الدستوري والشرعي للبلاد .
- ❖ ثانيا :عنصر التمثيل: فالشرعية هنا تقوم على أساس اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم
- ❖ ثالثا:عنصرا لتمثيل: فالشرعية تقوم على الإنجازات الكبيرة التي أنجزت للمجتمع عن طريق السلطة[113]

[113]: تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة معاصرة" في الإستراتيجية إدارة السلطة، منتدى سور الأزبكية، الطبعة الأولى، 2004، ص18

المبحث الثالث : « دور الأحزاب في القضاء على أزمة الهوية »

ترافق قرار التعددية الحزبية عام 1989 بظهور عدد كبير من التنظيمات والأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة المرتبطة بالهوية، في الوقت الذي نصت جل القوانين والدساتير الجزائرية على عدم استخدام الهوية لأغراض حزبية، فبداية الدستور 1996 وبالضبط في المادة 42 منه التي منعت توظيف مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازغية)للدعاية الحزبية[114].

وما استخلصه المشروع الجزائري من استغلال لها بعد إقرار دستور 1989 خاصة الأحزاب الإسلامية والأحزاب الجهوية كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، وصولا إلى قانون الخاص بالأحزاب السياسية المؤرخ في 08 يناير من سنة 2012 وفي مادته الثامنة التي نصت على : "لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو فئوي أو مهني أو جهوي"[115].

حيث برزت عدة من الاتجاهات والتيارات، آخذة من الهوية منطلقا لخطاباتها وأساسا لإيديولوجيتها، وهي الفترة التي عكست بإحكام عن أزمة الهوية التي يواجهها المجتمع الجزائري منذ القدم وتبرز هذه التيارات في:

أولا :التيار الثوري الوطني : اعتبر الشرعية الثورية مصدرا للكل بالإضافة إلى الاهتمام بجميع المكونات الجزائرية.

ثانيا:التيار الإسلامي العروبي: الذي يرى في اللغة العربية لغة الدولة والإسلام دين لها.

ثالثا:التيار الأمازيغي : الأمازيغ هم الأصل في الجزائر، وحيث الاعتراف باللغة والقيم والتقاليد الأمازيغية.

رابعا:التيار الفرانكفوني : الذي يعتبر الجزائر امتدادا حضاريا لفرنسا [116]

---

[114]: ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010 ص109.

[115]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/ر.م د/12، مؤرخ في 14 صفر عام 1433 الموافق ل 8 يناير سنة 2012، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012، ص07

[116]: لو نيس فارس، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989- 2012 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصيص :السياسات المقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة دكتور طاهر مولاي 2013/2012

– إن إعطاء تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر يستند إلى البرامج والمواقف المتبناة من قبل هذه الأحزاب ولكن منها هوية سياسية تختلف عن الآخر. فبينت التيارات السياسية السابقة الذكر قاسم مشترك إلا وهو عامل الهوية .

– تعد ظاهرة العزوف الانتخابي وأزمة الهوية في الجزائر أمر لابد من التقصي عليه وذلك من أجل هّذه الظاهرة أي من خلال الأحزاب السياسية نظرا لما تلعبه من أدوار عديدة كالتجنيد والتعبئة ووظيفة المشاركة السياسية.

لقد تعددت الدراسات بشأن التنوع السائد بين فئات المجتمع الجزائري بين دراسات تنظر إلى التنوع في ضوء التكامل والوحدة الوطنية التي تتجاوز الاختلافات والانقسامات، وأخرى تركز على تعددية المجتمع الجزائري من حيث وجود جماعات متباينة فإذا كان أنصار الاتجاه الأول يركزون على متغيرات التكامل والانسجام في إطار الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، فالاتجاه الثاني يركز على الانقسامات العرقية واللغوية والجهوية والحق في الاختلاف والتنوع.[117]

ويمكن حصر الصراع اللغوي في الجزائر في عدة طرق .

الفرع الأول :مطالب الأمازيغ (البربر):

قام اللأمازيغ بعملية من المظاهرات مطالبين بالحقوق الخاصة بهم ؤ المتمثلة في الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية.

وقد تمثلت الضغوطات التي مارسها البربر على السلطة من أجل الاعتراف الأمازيغية والحقوق البربرية، اتسمت بالنجاح مع مجيء دستور 1996 بعد الاعتراف الرسمي بالمكون الأمازيغي للشخصية الجزائرية الذي جاء به دستور 1996، شهدت منطقة القبائل مرحلة من الركود إلى غاية سنة 2001، وذلك بعد أحداث دامية

[117]: إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت /مركز دراسات الوحدة العربي، 2002، ص 26

عاشتها المنطقة نتيجة الانفجار الشعبي وتولدت عنها ما يعرف بحركة العروش *[118]، والتي أصبحت ذكرى سوداء في تاريخ البربر .

و من هنا جاءت الأحزاب السياسية كفاعل أساسي ووسيط يسعى إلى توحيد المطالب الشعبية ووجود حل وسيط بين وجود المعارضة التي من شأنها تقصي الهوية الوطنية والمساس بيبونا الدولة، لذلك حققت قفزة نوعية وذلك من خلال تأسيس حزب تعود جذوره التاريخية إلى التيار الأمازيغي والذي يكرس وهو جبهة القوى الاشتراكية.

الفرع الثاني:اللغة العربية والإسلام.

في الوقت الذي كانت فيه الثقافة الأمازيغية تفرض وجودها باعتبارها أنها أصل وجود الدولة الجزائرية، كانت اللغة العربية في الجزائر في صراع دائم بين دعاة اللغة الفرنسية [119]

لقد حاولت الأحزاب السياسية القضاء على هذا الصراع في فترة الأحادية الحزبية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، لكل ومع كل هذا فقد أقرت كل الدساتير على اعتبار اللغة العربية مقوم أساسي لقيام أي حزب سياسي .

وقد ارتبطت اللغة العربية في الجزائر بعامل أساسي ومباشر ألا وهو الدين الإسلامي، فمنذ دخول الدين الإسلامي إلى الجزائر والبنية الاجتماعية تشهد تحولات عميقة سواء من حيث الثقافة أو التركيب القبلي الذي يضم قبائل عديدة سواء كانت بربرية أو عربية انصهرت كلها تحت لواء الدين الإسلامي، وقد نادت حركت مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي إلى إقامة دولة إسلامية.

وفقد دفع من بعض الرادكلين إلى انتهاج الإسلام باعتباره البديل الأمثل لإنقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس .

ولقد جاء في التعديل الدستور لسنة 2012 أن قيام أي حزب سياسي لابد أن يقوم على عدة

*: حركة العروش هي حركة تنشأ بمنطقة القبائل تضم وجهاء المنطقة وللحركة 15 مطلبا

[119]: لويس فارس، مرجع سبق ذكره، ص 87

أسس منها أن يكون يؤسس الحزب على نضام اللغة العربية وعلى مقومات الدين الإسلامي

وأن لا يكون الحزب السياسي ذا علاقة مع أحزاب أجنبية

الفرع الثالث : اللغة الفرنسية .

إن الحديث عن اللغة الفرنسية هو الحديث عن الاستعمار الفرنسي ومخلفاته وصراعه المستمر مع اللغة العربية، والظاهر حاليا في الجزائر تقتني ظاهرة التقليد للغرب وهو بمصطلح التبعية [120]

ومع الاستقلال فقد تبنت الجزائر مطالب عدة منادية بتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تقوم على أسس فرنسية والاستغناء عن الثقافة الاستعمارية.

ومن هنا ظهرت الأحزاب السياسية كآلية للتعبئة الشعبية على خطاة ودعم للشرعية الثورية في القضاء على هذه الأزمة.

وتجدر الإشارة على الأحزاب السياسية لها عامل أساسي ومهم في القضاء على أزمة الهوية وذالك من خلال دعم المشاركة السياسية وتحقيق مطالب بما يخدم الصالح العام، بالإضافة إلى ذالك الإعلان عن تعددية حزبية التي من شأنها يمثل كل حزب فئة معينة شريطة أن لا تكون مخالفة لمبادئ الدستور الجزائري

[120]: لويس فارس.مرجع سبق ذكره، ص 88

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

بعد دراسة مساهمة الأحزاب في التنمية السياسية بالجزائر يمكن استخلاص النتائج التالية :

- مساهمة الأحزاب في تشكيل الحكومة أو المشاركة في تشكيلها سواء من خلال حكومات ائتلافية، أو حكومات التحالف الرئاسي .
- يعتبر البرلمان من الهيئات السياسية التي تعرف تواجدا ومشاركة كبيرة من طرف الأحزاب، الا أن نشاطها التشريعي محدود رغم التعديلات التي أدخلتها على مشاريع قوانين الحكومة، لكنها في الأصل تعديلات شكلية لم تصل إلى المضمون .
- رغم محاولات الأحزاب السياسية في توسيع نطاق المشاركة السياسية، إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك، نظرا لنشاطها الموسمي والمتقطع الذي يظهر مع المناسبات الانتخابية، ولانعدام قدرة الأحزاب السياسية على تأطير المواطن واستيعابه وتوجيهه، ولضمور الدور المحلي للأحزاب مما أدى إلى عزوف المواطن عن العمل السياسي بصفة عامة .
- إن الأحزاب في الجزائر وسيلة أساسية لدعم الشرعية السياسية، سواء بدخولها مختلف الانتخابات وإعطائها الطابع الديمقراطي، أو المشاركة في الحكومات الائتلافية المساندة للرئيس .
- إن للأحزاب دور مهم في القضاء على أزمة الهوية، وذلك لتحقيق التكامل السياسي سواء التكامل القومي، من خلال غرس قيم المواطنة بدل من الولاءات الضيقة .

خاتمة

يصعب التحدث عن الأحزاب والنظر إليها من جانب واحد، بل وجب دراستها من جونب متعددة، فتاريخ الأحزاب ونشأتها يهتم به المؤرخون، أما نشأتها وتنظيم أحكامها من اختصاص رجال القانون، والوسط السياسي الذي تعمل فيه فيختص به علماء السياسة، لذلك تطرقت الدراسة بمختلف جوانب الأحزاب، نشأتها سواء داخليا " داخل البرلمان " أو خارجه، ومختلف تعريفات الأحزاب من مفكرين ليبراليين أو ماركسيين وحتى العرب منهم، هذا ما أدى إلى الوصول الى العناصر الرئيسية الخاصة بالأحزاب السياسية وهي الوسيلة، التنظيم، الهدف .

وتم معالجة وظائف الأحزاب العامة التي تشترك فيها كل الأحزاب وهي وظائف التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، ضف إلى ذلك الوظائف الخاصة والتي تخص دول العالم الثالث الخاصة بدعم الشرعية وتحقيق التكامل السياسي، بالإضافة إلى تصنيفات الأحزاب حسب المعيار المعتمد، وتصنيفات الأنظمة الحزبية حسب درجة التنافس .

– والوظائف الخاصة الإضافية التي تخص أحزاب دول العالم الثالث ومنها الجزائر وهي وظيفة المشاركة السياسية ودعم الشرعية والقضاء على أزمة الهوية، بالإضافة إلى أهمية الأحزاب السياسة وضرورتها في الأنظمة الديمقراطية باعتبارها عماد الديمقراطية وأساس تداول السلطة .

تلعب الأحزاب دور مهم في تحقيق التكامل السياسي سواء التكامل القومي مم خلال جعل الولاء للدولة القومية بدل الو لاءات الضيقة، كما أسهمت في التكامل الإقليمي من خلال تواجدها في كامل التراب الوطني، دون أن ننسى وسيلة التنشئة السياسية وذلك من خلال التعبئة الجماهيرية وخاصة لما قدمته بمساندة قانوني الوئام المدني 1999 والسلم والمصالحة الوطنية 2005 بالبرلمان أو في الحملات التحسيسية لتحقيق الوحدة الوطنية .

– كما تطرقت الدراسة لمفهوم التنمية السياسية من خلال التعريف بينها وبين المصطلحات القريبة منها، كالنمو والتغيير والتطور والتقدم والتحديث، وتقديم مختلف تعريفات التنمية السياسية ومحاولة تقديم تعريفات لها

آخذين أهم العناصر الأساسية لهذا المفهوم، ومقومات التنمية السياسية، بالإضافة لتناول مختلف لنظريات التي عالجت التنمية السياسية وأهمها نظرية التحديث، نظرية التبعية , النظرية الماركسية، ونظرية ما بعد الحداثة، ومقاربات التنمية السياسية وآليات تحقيق التنمية السياسية وهي التنشئة السياسية والاتصال السياسي .

– كما تناولت الدراسة الظاهرة الحزبية في الجزائر من خلال نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر التي جاءت عبرها التعددية الحزبية بعد دستور 1989 بالاعتماد على الخارطة الحزبية .

– وقد ركزت الدراسة على مساهمة الأحزاب في التنمية السياسية بالجزائر، من خلال دورها في المشاركة السياسية ودورها في توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وكذلك مساهمتها في دعم الشرعية السياسية، بالإضافة ما قدمته من دور فعال في القضاء على أزمة الهوية .

– هناك تراجع في الاهتمام بموضوع التنمية السياسية كموضوع مستقل ومتخصص، وأصبح التوجه تركيزا على الجانب الاقتصادي، واعتبار سياسة السوق والخصخصة والتنافس وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية من أساسيات التنمية، أما قضايا ومواضيع التنمية السياسية فصار يتم تناولها بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات المشاركة وفصل السلطات وتخصصها كمتغيرات في الحكم الراشد الذي يعتبر سياسة الإصلاح الليبرالية الجديدة

مساهمة الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر من خلال دورها في المشاركة السياسية، وذلك من خلال مشاركتها في السلطة التنفيذية، وفي السلطة التشريعية، وحتى المجالس المحلية .

ومما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

– لقد وضع المشرع الجزائري لتأسيس حزب سياسي جملة من الشروط القانونية، التي تعتبر قيودا لا حرية إنشاء الأحزاب، باعتبارها حق دستوري .

لم يكتف المشرع الجزائري بفرض شروط على تكوين الأحزاب السياسية، بل راح يعقد إجراءات تأسيسها، ففي ظل قانون رقم 12-04 الذي اعتمد نظام الترخيص باعتباره المعدل والمتمم .

إن الخريطة الحزبية في الجزائر تتكون من ثلاث تيارات أساسية : أحزاب التيار الوطني بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني والتيار الإسلامي أبرزها حركة مجتمع السلم والتيار الديمقراطي او العلماني أبرزها حزب القوى الاشتراكية.

– إن الأحزاب في الجزائر وسيلة أساسية لدعم الشرعية السياسية من خلال مشاركتها القوية في مختلف المناسبات الانتخابية، وقيامها بكسب التأييد والدعم للنظام .

ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المستخلصة يمكن اقتراح عدة نقاط تسهم في تفعيل دور الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر :

– إطلاق حرية تشكيل الأحزاب لكافة القوى والتيارات السياسية على أسس ديمقراطية، شريطة أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي وفي ظل قواعد الدستور .

– غرس ثقافة مدنية لدى المواطنين، ثقافة المشاركة التي تسمح لهم لممارسة العمل الحزبي والتأثير ي القرارات والبرامج السياسية، وكذلك تعميقها لدي القوى السياسية وذلك من خلال المشاركة في السلطة وخاصة السلطة التنفيذية ، وتكريس مبدأ المساواة في تجسيد دولة القانون .

–ضرورة أن تعمل الأحزاب على تنويع مصادرها وخاصة المالية منها التي تمكنها من توسيع وتفعيل نشاطاتها المختلفة والعمل في أوساط الجماهير والتخلص من تبعيتها للدولة التي تعمل على تقييد نشاطاتها .

ضرورة اهتمام الأحزاب لمسألة التكوين السياسي والثقافي لأعضائها على كل المستويات والأطر الحزبية، خاصة القيادات العليا، بما يؤهل هؤلاء الأعضاء لتحمل أي مهام قد تسند اليهم سواء كانت حزبية أو هامة .

ضرورة إصلاح الهياكل والممارسات الحزبية من خلال الالتزام بدورة عقد المؤتمرات من مستوى القاعدة حتى قمة الهرم، وإعادة النظر باللوائح والأنظمة الداخلية وتحريرها من كل أشكال التعقيد التنظيمي وتبسيطها وإضفاء المرونة عليها وتعزيز النهج الديمقراطي داخل الحزب .

توفير الحرية ونزاهة الانتخابات، من خلال تولي القضاء المستقل والإشراف الكامل على إدارة الانتخابات بدءا من إعداد بطاقة الانتخاب إلى مسك صناديق الاقتراع والفرز وصولا إلى إعلان النتائج .

قائمة المراجع

القرآن الكريم

01 – سورة الأعراف ، الآية 03 .

المراجع باللغة العربية

02 – الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، بن عكنون الجزائر ، 2005 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة .

03 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مركز الإسكندرية للكتاب .

04 – موريس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، الترجمة : علي مقلد ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة.

05 – أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، دار المعرفة ، الكويت 2000 .

06 – سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية " أهميتها ، نشأتها ، نشاطها " ، مركز البحوث البرلمانية .

07 –علي يوسف الشكري ، مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، مصر الجديدة ، الطبعة الأولى 2004 .

08 – قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية ، لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر ، الطبعة الأولى 2012 .

09 – رعد صالح الألوسي ، التعددية السياسية في الجنوب ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2006 .

10 – موريس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1977 .

11 – سامية محمد جبار ، قضايا السياسة و المجتمع ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ،1994 .

12 – كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولى ، الكويت 1987 .

13 – نصر عارف ، مفهوم التنمية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة القاهرة .

14 – غازي فيصل حسين ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1993 .

15– علي غربي ، وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 .

16 – إبراهيم العيسوى ، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها " ، دار الشروق ، الطبعة الأولى 2000 .

17 – السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، الأبعاد المعرفية و المنهجية ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 .

18 – السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية " دراسة في الاجتماع السياسي– البنية و الأهداف ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2000 .

19 – ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة " دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة " ، سور الأزبكية ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 2004 .

20 – كيث جاند ، الأحزاب السياسية و الديمقراطية من الناحيتين النظرية و العملية " إقرار قانون الأحزاب " ، الترجمة : نتالي سليمان ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، بيروت ، لبنان ، طبع في لبنان بتاريخ 2006/06/19 .

21 – ثروت البدوي ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار النهضة ، 1992 .

22 – ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية في الجزائر و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010 .

23 – إسماعيل قيرة ، وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي ، 2002 .

24 –علي زغدود ، الأحزاب السياسية في الدول الغربية ، الجزائر : متيجة للجزائر ،2007 . السلطة 1956- 1956 ، الجزائر ، دار قرطبة ، 2006 .

26 – ناجي عبد النور ، المدخل الى علم السياسة ، دار العلوم للنشر للتوزيع ، 15 حي النصر ، 150 مسكن الحجاز ، عنابة .

27 –عمر صدوق ، آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 .

المراجع باللغة الفرنسية

28– Giovionnsatori ,pourties andpartysystem.voli,pp58-60 .

المقالات

29 –ريم بن عيسى ، نعيمة سمينة ، سعيدة العائبي ، دراسة بعنوان : التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل و النظريات الحديثة ، مركز النور للدراسات .

30 –**صالح** بلحاج ، التنمية السياسية ك نظرة في المفاهيم و النظريات ، جامعة الجزائر .

31 –عناد أبوندى ، التنمية و دور الأحزاب السياسية ، الحوار المتمدن ، العدد : 2755-31/08/2009

المجلات

32 –عبد المجيد جبار ، التعددية الحزبية في الجزائر ، مجلة الفكر البرلماني الجزائرية ، العدد الرابع ، أكتوبر 2003 .

الدراسات غير المنشورة :

33 –فضلون أمال ، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام ، دراسة تحليلية ، جامعة باجي مختار – عنابة ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،الشعبة : الاتصال الجماهيري و الرأي العام

34 – بشار زكي الخصاونة ، الأحزاب السياسية و أثرها على الحياة السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي و الإداري من قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جويلية 2001 . 35 – **35 –** حبيب ميهوبي ، الأحزاب و دوره قي الحياة السياسية بالمغرب "1999-2010 " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسة مغاربية ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2010- 2011 .

36 – طيفوري رحماني بوزينة أحمد ، بنية الأحزاب السياسية في الجزائر " دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني " ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، السنة الاجتماعية 2006 – 2007 .

37– ياسين ربوح ، الأحزاب و دورها في التنمية السياسية بالجزائر " 1996 -2008 " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : رسم السياسية العامة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جوان 2009 .

38– ليلى العجال ، واقع التنمية وفق المؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : الديمقراطية و الرشادة ، جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ، قس العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009- 2010 .

39– بياضي محي الدين ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر . بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 – 2012 .

40 –نعيمة سمينة ، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية و علاقتها بأنظمة الحكم " نماذج : الجزائر ، تونس ، المغرب " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : الجماعات المحلية و الاقليمية ، جامعة ورقلة ، قسم العلوم السياسية ، 2010 . 2011 .

41 – وفاء المعاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : سياسات عامة و حكومات مقارنة

42 – أبومدين طاشمة لرنب ، استراتيجية التنمية السياسية " دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الاداري ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر ، 2006 -2007 .

43– عمارة ليلى ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : السياسة العامة و الإدارة المحلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر . بسكرة ، 2012 . 2013 .

44– مرزود حسين ، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989 -2010 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية .

45– مصعب شنين ، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : تنظيم سياسي و إداري ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، 2012 – 2013 .

46– هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989- 1999 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : التنظيم السياسي و الاداري ، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، مارس 2006 .

47– لونيس فارس ، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989- 2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : السياسات المقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، 2012- 2013

48– بوناصر إبراهيم ، نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية و التعددية الحزبية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : التنظيم السياسي و الاداري ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010 – 2011 .

القوانين و المراسيم

50 –الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية " قانون رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 " ، يتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012 .

51– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل 06 مارس سنة 1997 ، يتضمن قانون العضوي المتعلق بالانتخابات ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997 .

52– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " مرسوم رئاسي رقم 96-01 مؤرخ في 14 شعبان عام 1416 الموافق 05 يناير سنة 1996 " ، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد الأول ، الصادرة بتاريخ 07 يناير سنة 1996 .

53– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " قانون رقم 01 /ر.م.د/ 12 ، مؤرخ في 14 صفر عام 1433 الموافق 08 يناير سنة 2012 ، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية " ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012 .

54– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " قانون رقم 89-11 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق ل 05 جويلة سنة 1989 " ، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، الجريدة الرسمية ، عدد 27 ، الصادرة بتاريخ 05 جويلة سنة 1989 .

55– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1412 الموافق 06 مارس سنة 1997 المتضمن قانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية " الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997 .

المواقع الالكترونية باللغة الفرنسية

56 –Ce'cile renaud eau et chiristiopeagustin ,partis politique,ovoilable :www.sclab.club.fr 12/04/2007 .

المواقع الالكترونية باللغة العربية

57– حزب جبهة القوى الاشتراكية ، " وثيقة القانون الأساسي للحزب " ، http:// www.ffs.dz.com .

58– ناجي عبد النور ، أثر التعددية بين السلطات في الجزائر ، http://nadgiabdanour – maktoobbloy.com .

59– عملية التحول الديمقراطي ، http ::///etudiantdz.com/vb/+19139.html .

60– نور (-------) ، أحزاب سياسية في الجزائر تضع منتخبيها في بورصة رئاسيات 2014 ، http://elraaed.com/ara/watan/3611285, 25/11/2013

61– الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر ، منتدى النقاش السياسي ، http://www.djelfa.imfo/vb/showthread.php?t=825208.

62– حركة مجتمع السلم ، وثيقتي القانون الأساسي للحركة ، http://hms algeria.net .

63– حزب جبهة التحرير الوطني ، وثيقتي القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب ، http://www.pfln.dz/

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح خصائص التنمية و خصائص التخلف	**24**
02	جدول يوضح المتغيرات النمطية لبارسونز	**28**
03	جدول يتضمن الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر	**47**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم	**49**
02	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لجبهة التحرير الوطني	**50**
03	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لحزب جبهة القوى الاشتراكية	**51**
04	شكل يوضح نماذج مختارة من أنماط التنظيم الأحزاب و التوجهات التنظيمية	**53**

فهرس

مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الأصيل النظري للأحزاب السياسية و ظاهرة التنمية السياسية	
تمهيد.....	9
المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية	10
المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية.....	10
المطلب الثاني: لتطور التاريخي للأحزاب السياسية	12
المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية	13
المطلب الرابع: تصنيف النظم السياسية	15
المطلب الخامس: تصنيف الأحزاب السياسية.....	17
المطلب السادس: وظائف الأحزاب السياسية	19
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية السياسية	21
المطلب الأول: القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية.....	21
المطلب الثاني: علاقة التنمية السياسية بالمفاهيم الأخرى	23
المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية	26
المطلب الرابع: مداخل دراسة التنمية السياسية	29
المطلب الخامس: أهداف التنمية السياسية	31
المطلب السادس: آليات التنمية السياسية	32
الخلاصة و استنتاجات :	34
الفصل الثاني: واقع ظاهرة الحزبية و عملية التنمية السياسية في الجزائر	
تمهيد	36
المبحث الأول: الظاهرة الحزبية السياسية	37
المطلب الأول: نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر	37
المطلب الثاني: التعددية الحزبية في الجزائر	38
المطلب الثالث : الخارطة الحزبية في الجزائر.....	44
المبحث الثاني: التنمية السياسية في الجزائر.....	51

المطلب الأول: مظاهر التنمية السياسية في الجزائر.....	51
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري	55
المطلب الثالث: المشاركة السياسية في الجزائر	57
الخلاصة و استنتاجات :	60
الفصل الثالث: مكانة الأحزاب في عملية التنمية السياسية في الجزائر	
تمهيد	61
المبحث الأول: مساهمة الأحزاب في عملية المشاركة السياسية.....	62
المبحث الثاني: مساهمة الأحزاب في دعم الشرعية	66
المبحث الثالث: مساهمة الأحزاب في القضاء على الأحزاب الهوية	68
الخلاصة و استنتاجات :	72
خاتمة.....	73
قائمة المراجع	77
قائمة الأشكال و الجداول.	84
الفهرس.	